REVUE EGYPTIENNE
DES ÉTUDES HISTORIQUES

الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. هيثم الحاج علي

المجلة التَّاريخيَّة المصْريَّة

مجلةٌ عِلْمِيَّة مُحَكَّمَة تُصْدِرُها

الجمعية المصرية للدِّراسات التاريخية

حقوق الطبع محفوظة
للهيئة المصرية العامة للكتاب

الترقيم المطبوع	رقم الإيداع بدار الكتب
2401-1687	99/9440
الترقيم الألكتروني	الترقيم الدولي
3354-2735	977-5366-11-9

لنشر الأبحاث بالمجلة
يرجى الإرسال من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة
https://jejh.journals.ekb.eg

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

قطعة ٤ بلوك ٧ ـ المنطقة التاسعة ـ شارع د. رؤوف عباس ـ مدينة نصر ـ القاهرة
تليفون : ٠١١٢٧٣٨١٩١٢ ـ ٢٤٧٢٨٢٩٤ ـ ٢٤٧٢٨٢٩٦ ـ فاكس : ٢٤٧٢٨٢٩٨
Email: Seehist1945@yahoo.com

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة التاريخية المصرية

REVUE EGYPTIENNE DES ÉTUDES HISTORIQUES

تُصدرها

الجمعية المصرية للدِّراسات التاريخية

المراسلات ـ الأستاذ الدكتور أيمن فؤاد سيد

رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

eegyptian.historical2021@gmail.com

المجلد السادس والخمسون

القاهرة

٢٠٢٢م

هَيْئَة التَّحْرِير

أ.د. أيمن فؤاد سيد ـ رئيس التحرير
أ.د. جمال مُعَوَّض شَقْرَة
أ.د. أحمد زكريَّا الشَّلْق
أ.د. خَلَف عبد العظيم الميري
أ.د. أحمد الشِّرْبِيني السَّيِّد
د. محمَّد فوزي رَحِيل ـ سكرتير التحرير

الَهيْئَة الاسْتِشَارِيَّة الدَّوْلِيَّة للمَجَلَّة

أ. د. إبراهيم القَادِري بوتْشِيش (المَغْرِب)
أ. د. عَلَاء الدِّين عبد المُحْسِن شَاهِين (مصر)
أ. د. أحمد رَجَب محمد علي (مصر)
أ. د. محمَّد م. الأُرْنَاؤوط (كوسوفو)
أ. د. إسْحَاق تاوَضْرُوس عِبِيد (مصر)
أ. د. محمَّد صَابِر عَرَب (مصر)
أ.د. أشْرَف محمَّد مُؤْنِس (مصر)
أ. د. محمَّد السَّيِّد عبد الغَنِي (مصر)
أ. د. تُرْكِي بن فَهْد آل سَعُود (السَّعُودِيَّة)
أ. د. محمَّد عِيسَى الحَرِيرِي (مصر)
أ. د. جولييت رَسِّي (لُبْنَان)
أ. د. محمُود إسْماعِيل عبد الرَّازِق (مصر)
أ. د. حسين سيِّد عبد الله مُراد (مصر)
أ. د. مُنِيرَة شَابُوتُو رِمَادِي (تُونس)
أ. د. السَّيِّد فِلِيفِل (مصر)
Prof. Dr. Sylvie DENOIX (France)
أ. د. عاصِم أحمَّد الدِّسُوقي (مصر)
Prof. Dr. Albrecht FUESS (Germany)
أ. د. عبد الكَرِيم مَدُون (المَغْرِب)
Prof. Dr. Nicolas MICHEL (France)
أ. د. عبد الله بن محمَّد المُنِيف (السَّعُودِيَّة)
Prof. Dr. Tetsuya OHTOSHI (Japan)
أ. د. عَفَاف سَيِّد صَبْرَة (مصر)
Prof. Dr. Michel TUCHSCHERER (France)

تصميم الغلاف : محمد أشرف عبدالمقصود
الإخراج الفني والتنفيذ: ياسر السيد عبدالعزيز

الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجمعية أو الناشر

المحتويات

النَّباتاتُ الطِّبِّيَّةُ مُسَكِّنَةُ الْآلَامِ فِي مِصْرَ القَدِيمَةِ ٧-٥٢

د. رجب عبداللطيف محمد محمد

نَقْلُ المَوْتَى فِي مِصْرَ خِلالَ العَصْرِ الْرُومَانِيِّ فَى ضَوْءِ الوَثَائِقِ البَرْدِيَّةِ ..

الباحثة/ فاتن على حسن عبد المطلب ٥٣ - ٨٦

قِفْطُ فِي العَصْرِ البِيزَنْطِيِّ (٢٨٤ – ٦٤١ م) ..... ٨٧ - ١٤٨

د. محمد عبدالشافي محمد محمود المغربي

كُورَةُ القَيْسِ فِي صَعِيدِ مِصْرَ (الفَتْحُ، والِاسْمُ، وَمَظاهِرُ الحَضَارَةِ)

٢١- ٦٣٥هـ/ ٦٤٢- ١٢٣٧م ..... ١٤٩ - ١٨٦

د. عمر بكر محمد

اَلْجُذُورُ التَّارِيخِيَّةُ لِدَوْرِ الأَتْرَاكِ فِي اضْمِحْلَالِ الدَّوْلَةِ العَبَّاسِيَّةِ

«أَشْناسُ أُنْموذَجًا» ..... ١٨٧ - ٢٠٦

أ.د. محمد عثمان عبدالجليل

المَدَارِسُ الْوَقْفِيَّةُ فِي مَدِينَةِ فَاسَ خِلالَ العَصْر المَرِينِيِّ ..... ٢٠٧ - ٢٤٤

أ.د. حسين مراد

دَوْرُ الجَيْشِ فِي الأَعْمَالِ المَدَنِيَّةِ فِي مِصْرَ زَمَنَ النَّاصِرِ مُحَمَّدٍ بن

قَلَاوُونَ (٧٠٩-٧٤١هـ/١٣٠٩– ١٣٤٠م) ..... ٢٤٥ – ٢٩٨

د. محمد فوزي رحيل

تابع المحتويات

بَعْضُ جَوانِبِ الحَياةِ الِاجْتِماعيَّةِ والِاقْتِصاديَّةِ فِي الأَنْدَلُسِ مِنْ خِلالِ كِتابِ اَلْرَوْضِ المِعْطارِ لِلْحميَرِيِّ (ت٧٢٧هـ/١٣٢٦م) ٢٩٩-٣٥٦
د. محمود كامل محمد السيد عبد الكافي

مُؤَسَّسَاتُ ضَبْطِ الحُدُودِ القشْتاليَّةِ مَعَ غَرْناطَةَ فِي القَرْنَيْنِ الثّامِنِ والتّاسِعِ الهِجْرِيَّيْنَ / الرّابع عَشَرَ والْخامِس عَشَرَ المِيلَادِيَّيْنِ ..... ٣٥٧ - ٤١١
د. أميرة الطواب أحمد سفين

دورُ الوقفِ في نشوءِ بعضِ المـدنِ في المناطقِ الألبانيةِ خلالَ الحكم العثمانيِّ ..... ٤١٣ - ٤٢٨
محمد موفق الأرناؤوط

مَوْقِفُ مِصْرَ مِنْ مَطالِبِ اسْتِقْلَالِ السُّـودَانِ فَى الفَـتْرَةِ مِنْ ١٩٤٢–١٩٥٦ ..... ٤٢٩ - ٤٧٨
أ.د. أحمد عبدالدايم محمد حسين

مَشْروعُ المَمْلَكَةِ العَرَبيَّةِ المُتَّحِدَةِ وَمَوْقِفُ حَرَكَةِ فَتْحٍ مِنْهُ «دِراسَةٌ فِي مَصادِرِ فَتْحٍ» ..... ٤٧٩ - ٥٠٦
د. عصام محمد علي عبد الحفيظ عدوان

بَيْنَ صَلاحِ الدِّينِ وَجَمالِ عَبْدِ النَّاصِرِ: أَزْمَةُ الكِتابَةِ التَّاريخيَّةِ فِي الخَمْسِينِيَّاتِ والسِّتِّينِيَّاتِ ..... ٥٠٧ - ٥٢٦
الباحث/ حسن حافظ عبد الحفيظ عدوان

The Role of Exile in the Era of the Bahri Mamluks (1250 – 1382) 1 - 562
Dr. Sami S. Abdulla Al-Makazeem

المجلة التاريخية المصرية ٥٦ (٢٠٢٢) ٣٥٧ - ٤١١

مُؤَسَّسَاتُ ضَبْطِ الحُدُودِ القشْتاليَّةِ مَعَ غَرْناطَةَ فِي القَرْنَيْنِ الثّامِنِ والتّاسِعِ الهِجْرِيَّيْنَ / الرّابع عَشَرَ والخَامِس عَشَرَ الميلَادِيَّيْنِ

أميرة الطواب أحمد سفين(*)

ملخص

يتناول هذا البحث المؤسسات الحدودية بين مملكة قشتالة ومملكة غرناطة والمنوط بها حفظ الأمن والسلام على الحدود المشتركة بين الجانبين في القرنين الثامن والتاسع الهجريين، الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، ودور المملكتين في تفعيل هذه المؤسسات وتفصيل مهامها في اتفاقيات السلام المبرمة بينهما، وفرض العقوبات على اللصوص والمغاورين والمنتهكين لشروط الهدنة، كما يوضح طريقة عمل قضاة الحدود بين المسلمين والمسيحيين كأهم مؤسسة حدودية بين الجانبين، ودورها في حل المشكلات، والمحافظة على استمرارية السلام بين المملكتين.

يتطرق البحث أيضًا إلى دور جهاز شرطة الحدود في تتبع المجرمين وتسليمهم لقضاة الحدود لتوقيع العقوبات عليهم، ودور القضاة المسؤولين عن ضبط عمليات التهريب وقمعها، كتهريب المنتجات المحظور تصديرها من قشتالة إلى غرناطة وعلى رأسها الخيول والماشية والقمح، وأنواع العقوبات المفروضة على هؤلاء المهربين، وأخيرًا يعرض البحث لوظيفة الفَكَّاك ودوره على الحدود بين الجانبين في عمليات افتداء الأسرى خلال فترات السلم، ومدى

(*)مدرس بكلية الآداب - جامعة الزقازيق.

كفاءة هذه المؤسسات في الحفاظ على أمن وسلامة الحدود بين قشتالة وغرناطة.

الكلمات المفتاحية: غرناطة- قشتالة- قاضي الحدود- العمدة- شرطة الحدود- التهريب- الفَكَّاك

Abstract

This research deals with the border institutions between the Kingdom of Castile and the Kingdom of Granada, which are entrusted with maintaining security and peace on the common borders between the two sides in the eighth and ninth centuries AH, the fourteenth and fifteenth centuries AD, and the role of the two kingdoms in activating these institutions and detailing their tasks in the peace agreements concluded between them, and imposing penalties on thieves And the border guards and violators of the terms of the armistice, as well as the way border judges work between Muslims and Christians as the most important border institution between the two sides, and its role in resolving problems and maintaining the continuity of peace between the two kingdoms.

The research also deals with the role of the border police in tracking criminals and handing them over to border judges to impose penalties on them, and the role of judges responsible for controlling and suppressing smuggling operations, such as smuggling prohibited products from Castile to Granada, especially horses, cattle and wheat, and the types of penalties imposed on these smugglers, and finally presents The search for the function of al-Fakkak and his role on the borders between the two sides in the operations of ransoming prisoners during periods of peace, and the extent of the efficiency of these institutions in maintaining the security and safety of the borders between Castile and Granada.

Keywords: Granada - Castile - border judge - mayor - border police - smuggling - loose

المقدمة:

عُرفت المناطق الحدودية الفاصلة بين أراضي المسلمين وأراضي العدو في الأندلس بـ"الثغور"، وهو ما يلي دار الحرب من المدن والحصون، ووجدت في الأندلس ثلاثة ثغور أندلسية، تقع على حدودها مع الممالك المسيحية، هما الثغر الأعلى(١)، والثغر الأوسط(٢)، والثغر الأدنى(٣)، واختلفت قواعد هذه الثغور بين مد وجزر من وقت لأخر حسب الصراع الإسلامي المسيحي؛ واهتم الحكام الأندلسيون بهذه المناطق اهتمامًا كبيرًا، فحرصوا على اختيار ولاة للمناطق الثغرية عرفوا بـ "عمال الثغور"، ثم تطور الأمر في عصر الخلافة الأموية فأصبح للثغور وزيرًا في عهد عبد الرحمن الناصر (٣٠٠-٣٥٠هـ/٩١٢-٩٦١م) يعرف بـ "وزير الثغور"، كذلك اعتمدت الدولة الأموية على سياسة تولية الأسر المشهورة والمعروفة بولائها لهم في إدارتها، وعقدت لهم السجلات بولاية الحصون والقرى،

---

(١) الثغر الأعلى (الثغر الأقصى) وعاصمته مدينة سرقسطة Zaragoza، ويواجه مملكة نبرة (نافار) Navarra، المقري (أحمد بن محمد المقري التلمساني ت ١٠٤١هـ / ١٦٣٣م): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، المجلد الأول، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٩٦٨م، ص١٦١؛ عبدالرحمن علي الحجي: التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة ٩٢-٨٩٧هـ/٧١١-١٤٩٢م، دار القلم دمشق، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/١٩٨٤م، ص٣٨.

(٢) الثغر الأوسط: عاصمته مدينة سالم Medinaceli، ثم حلت محلها مدينة طليطلة Toledo، ويواجه مملكتي قشتالةCastella وليون Leon، المقري: نفح الطيب، ج١، ص١٦١، عبدالرحمن علي الحجي: التاريخ الأندلسي، ص٣٨.

(٣) الثغر الأدنى: ويقع بين نهري دويره وتاجه، كانت عاصمته أولًا طليطلة، ثم حلت محلها مدينة قورية Coria، المقري: نفح الطيب، ج١، ص١٦١؛ عبدالرحمن علي الحجي: التاريخ الأندلسي، ص٣٨.

مما أدى إلى استقرار المناطق الحدودية بين الأندلس والممالك المسيحية.[١]

حظيت الحدود بين المسلمين والمسيحيين في الأندلس باهتمام كبير من كلا الجانبين الإسلامي والمسيحي، وظل الحال كذلك حتى بعد أن أصبحت مملكة غرناطة هي آخر ما تبقى للمسلمين في الأندلس، وكانت الحدود الفاصلة بين غرناطة وقشتالة عبارة عن مساحة جغرافية واسعة يصعب تحديدها بشكل دقيق، هذه المنطقة الواسعة كانت شبه خالية من السكان؛ وعلى المستويات المحلية، كانت كل بلدة أو قلعة أو قرية تعرف تمامًا أين تنتهي ولاية أراضيها وأين تبدأ ولاية أقرب جار على الجانب الآخر من الحدود، كذلك ساهمت الأنهار، والجبال، والوديان في وجود حدود طبيعية بين المملكتين[٢]، والراجح أن هذه المنطقة الحدودية الفاصلة بين المملكتين امتدت من مدينة لورقة Lorca [٣] إلى مدينة

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الثغور الأندلسية انظر: ابن عذاري المراكشي(أبو العباس أحمد بن محمد ت ٧١٢هـ/١٣١٢م): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الثاني، تحقيق ج.س كولان، ليفي بروفنسال، دار الثقافة بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص١٧٩؛ حسين مؤنس: الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين وسقوط سرقسطة في يد النصارى سنة ٥١٢هـ/ ١١١٨م، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م؛ هبة محمد عبدالموجود محمد: الثغور الأندلسية منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط الخلافة الأموية بالأندلس (٩٢-٤٢٢هـ/٧١١-١٠٣١م)، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع؛ أميرة بنت أحمد الجعفري: سياسة الدولة الأموية في إدارة الثغور الأندلسية (١٢٨-٤٢٢هـ/٧٥٦-١٠٣١) مجلة المؤرخ العربي، المجلد ١٤، العدد ١٤، ٢٠٠٦.

(٢) MANUEL GARCIA FERNANDEZ; "La Frontera de Granada A Mediados del Siglo XIV", *Revista de Estudios Andaluces*, n. 9 ,1987, p. 70.

(٣) لورقة: إحدى مدن كورة تدمير، بينها وبين مرسية نحو ستين كيلوا مترا، وتقع على جبل مرتفع، ولذا كانت تعتبر قلعة مدينة مرسية في الحروب التي تنشب بين المسلمين والمسيحيين، وقد سقطت في يد الإسبان عقب سقوط مرسية في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، أنظر: الحميري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبدالمنعم الحميري ت أواخر القرن ٩هـ/١٥م): الروض المعطار في خبر الأقطار تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، =

طريف Tarifa؛ وكان على طول هذا الخط الحدودي مجموعة من المدن والحصون والقلاع والأبراج والتي وضعها كلا الجانبين لتأمين هذه المناطق من اعتداءات الطرف الآخر، أهم هذه المدن الحدودية قادس Cádiz، وإشبيلية Sevilla، وقرطبة Córdoba وجيان Jaén، ومرسية Murcia، ولكن برغم الأوضاع الحدودية السيئة في كثير من الأحيان، إلا أنه كان هناك نوع من أنواع التعايش والسلام بين الجانبين، ولكن كان من المستحيل استمرار هذا التعايش؛ بسبب أيديولوجية الاسترداد التي عبأ بها النصارى لقرون طويلة، فمن وجهة النظر القشتالية، لم تكن حدود غرناطة شبيهة بالحدود التي تفصلهم عن أي مملكة مسيحية أخرى، باعتبارها حدود مؤقتة غير قانونية، ويمكن تغييرها في أي وقت، لذلك كانت الحدود الفاصلة بين المملكتين مختلفة من حين لآخر، بسبب السقوط المتتالي للمدن والحصون الغرناطية في أيدي قشتالة.(١)

وقد انفردت المدرسة الإسبانية بالعديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة

= بيروت، ١٩٧٥م، ص٥١٢؛ ابن الخطيب: معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، ضمن مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس،، تحقيق أحمد مختار العبادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٣م ص٨٦.

(١) JOSE RODRIGUEZ MOLINA; "Relaciones Pacificas en la Frontera con El Reino de Granada", Universidad de Granada, , *Miscelánea de Estudios Árabes y Hebraicos, n.º 46*, 1997, p.258-259; MANUEL GONZÁLEZ Jiménez; "La frontera de Granada", *Tres siglos de paz y de guerra, Murgetana*, Nº. 130, 2014, p. 19-20.

ولمزيد من التفاصيل عن شكل الحدود الفاصلة بين قشتالة وغرناطة أنظر:

DIEGO MELO CARRASCO; "Un modelo para la resolución de conflictos elaboración y estudio de un corpus internacionales entre islam y cristiandad". documental de los tratados de paz y tregua entre Al-andalus y los reinos cristianos (*Reino Nazarí de Granada con Castilla y Aragón, siglos XIII-XV*) Salamanca, 2012., P. 235-239.

الحدود بين مملكتي غرناطة وقشتالة، والتي أفادت البحث كثيرًا، نظرًا لعدم وجود مصادر أو دراسات عربية تتناول هذا الجانب، أهم هذه الدراسات، دراسة المؤرخ لويس سيكو دي لوثينا Luis Seco de Lucena عن "قاضي الحدود"(١)، ودراسة المؤرخ خوان توريس فونتس Juan Torres Fontes عن " القاضي بين المسلمين والمسيحيين في مدينة مرسية" (٢) وهما من أهم الدراسات التي تتناول منصب قاضي الحدود؛ وأما دراسات مانويل جارثيا فرناندیز Manuel Garcia Fernandez (٣) عن حدود مملكة غرناطة فتعرفت منها على عدد من الهجمات التي قام بها المغاورين على الحدود بين قشتالة وغرناطة؛ وأما دراسة ماريا خيسوس فيغيرا Maria Jesus Viguera عن " الحرب والسلام على حدود مملكة بني نصر من خلال المصادر العربية"(٤) فهي من الدراسات الهامة التي عرضت لمنصب القاضي بين الحدود من خلال ممارسة ابن مرزوق وزير السلطان أبو الحسن المريني هذا المنصب كقاضي للحدود في المنطقة الأندلسية التي يسيطر عليها بنو مرين عام ١٣٤٨/٧٤٩م.

---

(١) LUIS SECO DE LUCENA PAREDES; "El juez de frontera y los fieles del rastro", *en esta Miscelánea, vol. VII* (1958).

(٢) JUAN TORRES FONTES: "El Alcalde entre moros y cristianos del reino de Murcia", *Consejo Superior* de *Investigaciones Científicas*,Instituto, *Jerónimo Zurita*, de Hispania, 1960, número LXXVIII.

(٣) MANUEL GARCIA FERNANDEZ; "La Frontera de Granada A Mediados del Siglo XIV", *Revista de Estudios Andaluces*, n. 9 ,1987; "Sobre la alteridad en la frontera de Granada. Una aproximacion al analisis de la guerra y la paz, siglos XIII-XV", *Revista da Faculdade de Letras HIST0RIA Porto*, III Serie, vol. 6, 2005.

(٤) MARIA JESUS VIGUERA MOLINS; "Guerra y la Paz en la Frontera Nazari desde las Fuentes Árabes", *Actas del Congreso la Frontera Oriental Nazarí como Sujeto Histórico (S.XIII-XVI): Lorca-Vera, 22 a 24 de noviembre de 1994*, coord. por PEDRO SEGURA ARTERO, 1997

أما المؤرخ كراسكو Diego Melo Carrasco فأفادت دراساته للمعاهدات المبرمة بين غرناطة وقشتالة البحث، خاصة دراسته عن "معاهدات السلام بين الأندلس والممالك المسيحية قشتالة وأراغون"(١)، ودراسة أخرى عن "المعاهدات بين غرناطة وقشتالة من القرن ١٣- ١٥م"(٢)، ودراسته الأخرى عن "سلطنة غرناطة والحدود من القرن ١٣-١٥م"(٣)، حيث تناول كراسكو في هذه الدراسات شكل الحدود الفاصلة بين غرناطة وقشتالة وتطور شكل ومفهوم الحدود، من استخدام كلمة "ثغر" في البداية للتعبير عن الحدود الفاصلة بين أراضي المسلمين والمسحيين، ثم التطور في استخدام لفظ "الفرنتيرة" للإشارة أيضًا للحدود الفاصلة بين غرناطة وقشتالة، والمشتقة من الكلمة الإسبانية frontera بمعنى الحدود، وعرض كراسكو من خلال هذه المعاهدات لبعض البنود الخاصة بالمنطقة الحدودية بين المملكتين.

من هذه المعلومات الهامة والقيمة التي قدمتها هذه الدراسات جاءت فكرة البحث عن " مؤسسات ضبط الحدود القشتالية مع غرناطة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين، الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين"، والتي سأعرض فيها لأهم هذه المؤسسات الحدودية وأهم من تقلد هذه المناصب على الجانبين، ودور هذه المؤسسات في حفظ السلام بين المملكتين، من خلال عرض بعض الحوادث والمشكلات الحدودية وكيف عملت هذه المؤسسات على حلها، وأهم المهام التي كُلفت بها.

أما الفترة الزمنية للبحث فكانت" القرنين الثامن والتاسع الهجريين، الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين"، وهي الفترة التي شهدت ميلاد بعض هذه المؤسسات وظهورها لأول مرة كما سيتضح من خلال البحث؛ حيث تباينت العلاقات بين مملكة غرناطة ومملكة قشتالة خلال تلك الفترة الزمنية ما بين فترات

---

(١) DIEGO MELO CARRASCO; "Un modelo para la resolución de conflictos elaboración y estudio de un corpus. internacionales entre islam y cristiandad".

(٢) "Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV", *Revista de Estudios Histórico-Jurídicos, Sección Historia del Derecho Español, XXXIV* Valparaíso, Chile, 2012.

(٣) "El sultanato Nazarí de Granada y la frontera (S. XIII-XV)", *Revista ncrucijada Americana*, Año 11 N°2, 2019.

حرب وعداء، وفترات سلم واتفاق، تنظم شكل العلاقات بين الجانبين، وقد شملت المعاهدات المبرمة بين الجانبين، وقف وتعليق الأعمال العدائية، لإتاحة الفرصة لاستتباب الأمن الداخلي، والقضاء على بعض المشكلات أو الثورات الداخلية لدى الجانبين، أو حتى لالتقاط الأنفاس وتعبئة القوة العسكرية، وكان من نتائج هذه المعاهدات المحافظة على فترات الهدنة، وإقامة روابط حدودية بين الجانبين، وتنظيم الحياة اليومية على الحدود؛ كما أتاحت ممارسة الأنشطة الاقتصادية، والتفاعل الاجتماعي على طول الحدود، فكانت الهدنة دائمًا أكثر من مجرد إعلان رسمي بوقف الأعمال العدائية، بل كانت فرصة لإعادة التواصل بين الجانبين، لأنه بمجرد عقد الهدنة تعود الأوضاع على الحدود إلى طبيعتها، وعلى الرغم من كثرة المعاهدات وفترات السلم التي تمت بين مملكة غرناطة ومملكة قشتالة، فإن المحافظة على تحقيق هذا السلم واستمراره كان أمرًا صعبًا في أحيان كثيرة،؛ لأن المناطق الحدودية بين المملكتين كانت دائمًا مناطق ملتهبة، شاعت فيها عمليات السطو والنهب والتخريب، ووفقًا لوصف مانويل غارسيا فرناندیز فإن الهدنة بين غرناطة وقشتالة " لا يمكن أن تكون سلامًا مطلقًا على حدود كان من المقرر أن تختفي في أي لحظة"[١]، لذلك كانت المناطق الحدودية مكانًا خصبًا لقيام اللصوص والمغاورين (Almogávares)[٢] بالعديد من الهجمات المتكررة، بهدف

---

(١) MANUEL GARCIA FERNANDEZ; *La Frontera de Granada A Mediados del Siglo XIV*, p.78.

(٢) المغاورون Almogávares: من الكلمة العربية المغاورون، وانتقلت كلمة المغاور بلفظها ومعناها إلى اللغة الإسبانية باسم Almogávar، وكانت تطلق على وحدات خفيفة من المشاة تشن الغارة على حدود العدو، وتطلق كذلك على قرصان البحر، وقد انتقل نظام المغاورة بلفظه ومعناه إلى طائفة من الجيوش القطلانية والأراغونية في شمال شرق إسبانيا، حيث شاع هذا المصطلح في مملكة أرغون على عهد الملك جيمس الأول (ت١٢٧٦م)، وهم فئة من الجنود النظاميين الذين يعيشون على المغانم وتأليف عصابات قطاعي طرق تخطف المسلمين، وقد بلغ عددهم في لقنت أكثر من ثمانية ألاف شخص مهمتهم الإغارة على المدن والقرى الإسلامية القريبة فينهبون البيوت دون رادع؛ وانتشر نظام المغاورة أيضًا في فرنسا ونال شهرة شعبية واسعة في أوربا نافس بها نظام الفرسان والفروسية الإقطاعية التي كانت عماد الجيوش في ذلك الوقت؛ أحمد مختار العبادي: دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٦٨م، ص٣٧١؛ أحمد مختار العبادي: صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، ص٢٥٥.

السرقة والخطف، وترصد الأحداث هجماتهم وما قاموا به من أعمال عنف، ترتب عليها كم هائل من الشكاوى نتيجة كسر الهدنة بين الجانبين.

وكانت الحوادث الأكثر تكرارًا على الحدود هي الغارات الليلية بهدف السرقة والأسر والعودة بسرعة إلى أماكنهم مع المسروقات التي تم الاستيلاء عليها، حدث هذا في معظم المدن الحدودية، حيث تمتلئ سجلات هذه المدن بأخبار من هذا النوع، عن حوادث مسلحة بين المسيحيين والمسلمين؛ والتي لا بد أنها أثارت حالة من انعدام الأمن والتوتر شبه الدائم على الحدود، ففي خلال النصف الثاني من القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي شهدت حدود مدينة غرناطة مع مدينة مرسية على وجه التحديد، العديد من حوادث الاختراق سواء من قبل قوات مرسية القشتالية أو قوات غرناطة، بحثًا عن المسروقات أو للحصول على بعض الأسرى؛ هذا على الرغم من معاهدة السلام بين المملكتين والتي وقعها الملك القشتالي إنريكي الثاني Enrique II (١٣٦٩-١٣٧٩م)، مع السلطان محمد الخامس الغني بالله أثناء ولايته الثانية[1] في عام٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م

---

(١) تولى أبو عبد الله محمد بن يوسف بن إسماعيل بن فرج بن إسماعيل بن يوسف بن نصر، المعروف بالغني بالله، الخلافة مرتين، الأولى بعد وفاة والده وعمره ستة عشر عامًا، فسيطر على شؤون دولته وزير أبيه الحاجب أبو النعيم رضوان، مع الوزير لسان الدين بن الخطيب، فاستقرت أمور دولته لمدة خمس سنوات، بعدها حدثت ثورة فقد فيها الغني بالله ملكه، ثم نجح بمساعدة ملك قشتالة بيدرو الأول(١٣٥٠-١٣٦٩م) باستعادة ملكه مره أخرى لتبدأ ولايته الثانية)٧٦٣- ٧٩٣هـ/١٣٦١-١٣٩٢م)، أنظر: ابن الخطيب (أبو عبد الله محمد بن عبد الله التلمساني ت ٧٧٦هـ/١٣٧٤م): الإحاطة في أخبار غرناطة، ج٢، تحقيق محمد عبدالله عنان، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ، ص٢٦-٢٩؛ اللمحة البدرية في الدولة النصرية، تصحيح ونشر محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤٧هـ، ص١٢٠-١٢١؛ ابن خلدون: عبدالرحمن بن محمد بن خلدون (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م): العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج٤، ضبط خليل شحادة، ومراجعه سهير زكار، نشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص٢٢٣-٢٢٤، جـ٧، ص٤٠٥-٤٠٦؛

AHMAD MUJTAR Al-ABBADI: *El-Reino de Granada en la Época de Muhamad V*- Madrid, 1973,p. 28-32; RACHEL ARIÉ; *El Reino Nasri de Granada (1232-1492*) Madrid, 1992, P. 47.

لمدة ثماني سنوات، وبعد ذلك تم تجديدها لمدة عامين آخرين، والتي التزمت فيها غرناطة بدفع ٥٠٠٠ دوبلة[١] Doblas ذهب سنويًا[٢]؛ وقد أدان الملوك مثل هذه الاعتداءات، حيث لم يتردد محمد الخامس في إدانة الغرناطيين الذين قاموا باعتداءات أو هجمات حدودية ضد المسيحيين في أوقات السلم، كذلك أدان

---

[١] دوبلة Dobla: عملة موحدية سُكت في عهد أبي يوسف يعقوب المنصور وهي الدينار الوافي (٢٤قيراطًا) ويسمى في الاصطلاح الإسباني دوبلة Dobla، نظرًا لأنه ضعف الدينار الموحدي، أنظر: دانيال أوسطاش: تاريخ النقود الإسلامية وموازينها في المشرق وبلاد المغرب، من البدايات الأولى إلى الآن، ترجمة محمد معتصم، نشر عمر أفا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم ١٤، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص٧٥؛ ودفع السلطان محمد الخامس هذه الأموال(٥٠٠٠ دوبلة) كجزية لقشتالة، والتي كانت أمرًا شائعًا منذ عهد السلطان محمد بن يوسف بن نصر الذي أراد عند تأسيس سلطنة غرناطة وضع حد للهجمات الإسبانية والاجتياح المسيحي لمدن الأندلس، فلم يجد سبيلًا إلا الاتفاق مع الملك القشتالي فرناندو الثالث Fernando III فعقد معه معاهدة جيان عام ٦٤٣هـ/١٢٤٦م التي بموجبها اعترف ابن الأحمر بتبعيته لملك قشتالة، فضلًا عن دفع الجزية المالية، من أجل أن تنعم غرناطة بالهدوء والاستقرار والعيش بسلام مع جيرانها؛ ويؤكد لنا ذلك ابن الخطيب بقوله " وفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة صالح طاغية الروم وعقد معه السلم الممتدة الأمد"؛ أنظر: ابن الخطيب: اللمحة البدرية، ص٣٦؛ محمد بشير حسن العامري: تاريخ بلد الأندلس في العصر الإسلامي، ص٢٢٦؛ وأصبحت معظم الهدنات المشتقة من تبعية غرناطة لقشتالة طبقًا لاتفاقية جيان عام ١٢٤٦م، يفهمها المسيحيون على أنها علامة على خضوع غرناطة لقشتالة، والتي بناء عليها قاموا بدفع الجزية، في حين كان الأمر بالنسبة لمملكة غرناطة النصرية، لم يكن إلا علامة على حسن النية والتفاهم السلمي، أنظر:

MANUEL GARCIA FERNANDEZ; *Sobre la alteridad en la frontera de Granada*, p. 229-230; DIEGO MELO CARRASCO; *El sultanato Nazarí de Granada y la frontera* (S. XIII-XV), p. 14.

[٢] ISABEL MONTES ROMERO –CAMACHO; "Sevilla Y la Frontera de Granada durante el reinado de Enrique IV(1454 – 1474)", *Relaciones exteriores del Reino de Granada: IV del Coloquio de Historia Medieval Andaluza / coord. por* CRISTINA SEGURA GRAIÑO, 1988, p. 138.

إنريكي الثاني Enrique II (١٣٦٩-١٣٧٩م) في مجموعة رسائل موجهة إلى مجلس مدينة قرطبة عام ٧٧٥هـ/١٣٧٣م نشاط المغاورين وهجمات الفرسان على حدود مدينة غرناطة، وتمت إدانتهم كمجرمين، لأنهم غالبًا ما يعرضون العلاقات السلمية مع غرناطة للخطر خلال أوقات الهدنة [١].

وفي سجلات مدينة جيان Jaén في عهد الملك إنريكي الرابع Enrique IV (١٤٥٤-١٤٧٤م)، كما في العديد من المدن الأندلسية الأخرى، هناك شواهد على وجود أفراد ومغامرين قاموا بالعديد من الأعمال العدائية ضد مسلمي غرناطة بهدف النهب وسرقة الماشية والحصول على الأسرى.[٢]

كما أدى طول الحدود بين مملكة غرناطة، ومملكة قشتالة إلى قلة عدد السكان على طول المناطق الحدودية، بل أصبح العديد من المناطق المجاورة لمملكة غرناطة شبه خال من السكان؛ حيث كانت الحصون والقلاع والأبراج الحدودية مناطق معرضة للهجمات في أي وقت، لذلك انتقل بعض سكان هذه المناطق من أماكنهم للعيش في أماكن أقل خطورة.[٣]

اقتضت الضرورة وجود آليات لمنع حدوث انتهاكات، وللحفاظ على السلم بين الجانبين، ممثلة في إنشاء سلسلة من المؤسسات الحدودية، كان منوطا بها حفظ الأمن والسلام بين قشتالة وغرناطة خلال فترات الهدنة؛ وكلما كان الوضع على الحدود معقدًا، بسبب تزايد أعمال العنف، كان لهذه المؤسسات حضور أوسع على الحدود، وسيكون لها وجود في نصوص المعاهدات بين الجانبين، مع وصف مفصل لمهامها؛ ومن أهم هذه المؤسسات الحدودية ما يلي:

---

(١) MANUEL GARCIA FERNANDEZ; *Sobre la alteridad en la frontera de Granada*, p. 227-228.

(٢) MANUEL GARCIA FERNANDEZ; *op.cit*, p. 227-228.

(٣) CARMEN PEREA CARPIO; "La frontera concejo de Jaén-Reino de Granada en 1476", *Cuadernos de Estudio Medievales*, Granada X-XI , 1983, p.232.

أولًا: القاضي بين المسلمين والمسيحيين- قاضي الحدود - قاضي الشكاوى

التقت رغبة حكومات الجانبين القشتالي والغرناطي حول تأمين الحدود ضد عمليات الاختراق من جانب المغاورين واللصوص، وكذلك هروب المجرمين على الحدود، والذي من شأنه أن يؤدي إلى كسر الهدنة، لأن هذه الأعمال الإجرامية كانت تؤدي بدورها إلى ردود أفعال انتقامية من قبل الجانب الآخر، لذلك كان من الضروري وجود مؤسسة أو سلطة تعمل على التحقيق في تلك الحوادث وتعويض الأضرار التي تلحق بكلا الطرفين، وتضمن تحقيق السلام على طول الحدود، ومن أهم هذه المؤسسات التي أنشئت بصفة خاصة لتأمين الحدود بين الجانبين الإسلامي والمسيحي، وكان لها حضور كبير على الحدود، منصب "العُمدة أو القاضي بين المسلمين والمسيحيين" alcalde entre moros y cristianos[1]، والمعروف أيضًا بـ" قاضي الحدود بين المسلمين والمسيحيين" jueces entre cristianos y moros en la frontera، أو "قضاة الشكاوى" jueces de las querellas؛ هذه المؤسسة بمسمياتها المختلفة وفقًا للويس سيكو دي لوثينا، مؤسسة قانونية دولية ظهرت في شبه الجزيرة الأيبيرية خلال القرنين الرابع عشر

---

(١) alcalde: مصطلح من أصل عربي، ويقصد به القاضي أو العمدة، أول إشارة لوجود هذا العمدة أو القاضي، تعود إلى عهد الملك ألفونسو السادس (١٠٧٢-١١٠٩م)، الذي غزا مدينة طليطلة عام ١٠٨٥م، وأنشأ حكومة عسكرية للدفاع عنها، وعين قاضي صلح مدني يسمى العمدة من فئة المستعربين؛ بعدها تم تعيين قضاة للحدود أحدهما لسماع شكاوى المسيحيين، وحل المشكلات التي حدثت بينهم وبين المسلمين؛ مثل ألفونسو فرناندیز دي كوردوبا، الذي تم تعيينه عمدة بين المسلمين والمسيحيين في أسقفية قرطبة وجيان؛ وبشكل عام، اسم العمدة شائع، ويتم تسمية جميع القضاة العاديين في البلدات والأماكن التابعة للملك بهذا الاسم، والذين تُمنح لهم جميع الاختصاصات المدنية في المقام الأول، ثم صلاحيات تصل لفرض عقوبة الإعدام، أنظر:

ANDRES CORNEJO; *Diccionario historico, y forense del Derecho Real de España*, por JOACHIN IBARRA, Madrid, 1779, p. 26-27.

والخامس عشر الميلاديين، وظهرت في الاتفاقيات الثنائية بين الجانبين الإسلامي والمسيحي.(١)

ضمت المدن الحدودية بين الجانبين قضاة من الطرفين القشتالي والغرناطي؛ وتتحدث الوثائق عن وجود أربعة عمد أو قضاة قشتاليين على طول المدن الحدودية مع غرناطة، في قادس Cádiz، وإشبيلية Sevilla، وقرطبة Córdoba وجيان Jaén، ومرسية Murcia، وكذلك على الجانب الغرناطي(٢)؛ وساعد هؤلاء القضاة في تنفيذ أحكامهم شرطة خاصة بالحدود Fieles del rastro.(٣)

ومن الجدير بالذكر أن تعيين قضاة الحدود أو العُمد على الحدود لم يكن أمرًا خاصًا بين قشتالة وغرناطة فقط، بل كان على قضاة الحدود حفظ السلام بين مملكة قشتالة وغرناطة، وأراغون وغرناطة، وتم أيضًا استخدامه لحفظ الأمن والسلام بين الممالك المسيحية نفسها.(٤)

يمثل قاضي الحدود بين الجانبين المسيحي والإسلامي أعلى سلطة قانونية على الحدود، والذي يسعى للحفاظ على العلاقات السلمية بين سكان قشتالة

---

(١) LUIS SECO DE LUCENA PAREDES; "El juez de frontera y los fieles del rastro", *en esta Miscelánea*, vol. VII (1958), p. 137.

(٢) ISABEL MONTES ROMERO –CAMACHO; *Sevilla Y la Frontera de Granada durante el reinado de Enrique* IV, p. 138; JOSE RODRIGUEZ MOLINA; *Relaciones Pacificas en la Frontera con El Reino de Granada*, p. 285; DIEGO MELO CARRASCO; "Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV", *Revista de Estudios Histórico-Jurídicos, Sección Historia del Derecho Español*, XXXIV (Valparaíso, Chile, 2012, p.262-263.

(٣) DIEGO MELO CARRASCO; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos* XIII a XV, p.260.

(٤) JUAN TORRES FONTES; *El Alcalde entre moros y cristianos del reino de Murcia* , p.21.

وغرناطة، فضلًا عن منع المحاولات التي قد تؤدي لكسر الهدنة والسلام بين الجانبين؛ فكان قاضي الحدود الغرناطي مختصًا بالفصل في الشكاوى التي يرفعها رعايا قشتالة بخصوص الأعمال العدائية التي قام بها المسلمون على الحدود المشتركة، والعكس صحيح حيث يفصل قاضي الحدود القشتالي في الشكاوى التي يرفعها رعايا غرناطة الذين تعرضوا لمشكلات على الحدود من جانب القشتاليين، وظل العمل بالتوازي على هذا المنوال(١)، مما يطرح علامة استفهام حول قضية العدالة بين الجانبين، حيث أقر الملوك النصريون عقوبة الإعدام على المجرمين في مملكة غرناطة، لاختراقهم أراضي قشتالة، خلال فترات السلم؛ لكن ما يمكن التعويل عليه في موضوع العدالة هو الوعي الشعبي الذي انتاب سكان الحدود؛ فمن أجل الدفاع عن حالة الهدوء التي يوفرها السلام والهدنة، فرض السكان عقوبات نموذجية على أفراد من مجتمعاتهم أو مناطقهم التي تنتهكها، حتى أنهم في بعض الأحيان لا ينتظرون تقديم المهاجمين للعدالة، فقد نفذ سكان رندة المسلمون حكم الإعدام شنقًا دون محاكمة على واحد منهم من سييرا دي فيلالوينجا Sierra de Villaluenga لأنه جاء للسرقة داخل بلدة الصخرة Zahara (al-sajra) المسيحية ولم يحافظ على السلام(٢)؛ بل وتعرض المغاورون الذين تم القبض عليهم داخل مملكة قشتالة أيضًا للقتل، في حالة تم القبض عليهم، فتعرضوا للرماح بلا رحمة، وتم قطع رؤوسهم على الفور، وكان تقديم رؤوس هؤلاء المجرمين مشهدًا يشهده الناس يوميًا.(٣)

---

(١) Luis Seco de Lucena Paredes; El *juez de frontera y los fieles del rastro*, p. 139.

(٢) JOSE RODRIGUEZ MOLINA: "Convivencia de cristianos Y Musulmanes en la Frotera de Granada", Universidad de Granada, *Historia de la paz*, 2000, p.211; DIEGO MELO CARRASCO; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos* XIII a XV, p. 240.

(٣) JUAN TORRES FONTES ; *Notas Sobre los fieles del rastro Y Alfaqueques murcianos*, P. 94.

تمت الإشارة إلى هذه المؤسسة في نصوص المعاهدات بين غرناطة وقشتالة، مثل نص هدنة عام ١٣١٠م بين فرناندو الرابع Ferdenand IV ملك قشتالة (١٢٩٥-١٣١٢م)، وأبي الجيوش نصر بن محمد سلطان غرناطة (٧٠٨-٧١٣هـ/ ١٣٠٩-١٣١٤م)، حيث نصت المعاهدة على تعيين رجال صالحين تتمثل مهمتهم في الحفاظ على السلام مع غرناطة، فتم تعيين قاضي الحدود أو العمدة على الجانبين من قبل كلتا السلطتين، ويتبع القاضي مباشرة رأس الدولة[١]، وظهر هؤلاء العُمد مرة أخرى في اتفاقية عام ١٣١١م؛ وهدنة عام ٧٣٤هـ/١٣٣٤م عندما تمكن أبو الحجاج يوسف الأول (٧٣٣-٧٥٥هـ/١٣٣٣ -١٣٥٤م(سلطان غرناطة من عقد اتفاق سلام مع ألفونسو الحادي عشر Alfonso XI(١٣١٢-١٣٥٠م) ملك قشتالة والسلطان المريني أبو الحسن علي (٧٣٢-٧٤٩هـ/١٣٣١-١٣٤٨م) مدته أربع سنوات[٢]، نصت الهدنة على تحرك العمدة على الحدود للفصل في الشكاوى

---

(١) JUAN TORRES FONTES: *El Alcalde entre moros y cristianos del reino de Murcia*, p. 9. MARIA JESUS VIGUERA MOLINS; *Guerra y la Paz en la Frontera Nazari desde las Fuentes Árabes*, p. 85.

(٢) M. A. ALARCLON Y R. GARCIA DE LINARES: *Los Documentos Árabes Corona de Aragón- Madrid y Granada, la Diplomáticos Del Archivo de 1940*, p. 61-62.

استطاع أبو الحجاج يوسف الأول في تلك المعاهدة أن يعقد السلم مع قشتالة بدون دفع الجزية السنوية وكان ذلك على حد قول لسان الدين ابن الخطيب " من نادر الواقعات..."، لكن هذا الاتفاق سرعان ما تحطم وبدأ الصراع بين غرناطة والمغرب من ناحية وقشتالة تساندها أراغون والبرتغال من ناحية أخرى حول السيطرة على جبل طارق، وبدأت المعارك في عام ٧٤٠هـ/١٣٣٩م، حيث تحرك أسطول مؤلف من قشتالة وأراغون والبرتغال لملاقاة المسلمين، ونشبت بين الفريقين معركة دموية هزم فيها المسلمون هزيمة شديدة. أنظر: ابن الخطيب: اللمحة البدرية، ص٩٦؛ ابن خلدون: العبر، ج٧، ص٢٦٠؛ السلاوي الناصري (الشيخ أبو العباس احمد بن خالد الناصري ١٣١٥هـ/١٨٩٧م): الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى – تحقيق ولدى المؤلف جعفر ومحمد الناصري، ج٣، نشر دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٥م، ص١٣٤؛ محمد عبد الله عنان: دولة =

وحلها وفقًا للقانون [١]، كما نصت على أن كل من تعرض للسرقة أو الخطف أو الأسر، يمكنهم اللجوء إلى شرطة الحدود الخاصة Fieles del rastro، والتقاضي عند قضاة الحدود بين المسلمين والمسيحيين.[٢]

وبالتالي فإن وظيفة قاضي الحدود أو العمدة هي منع الأعمال العدائية على الحدود، كالسرقة، والخطف والأسر، وغيرها من الحوادث المتكررة، فضلًا عن الاستماع للتظلمات والشكاوي بين المسلمين والمسيحيين على الحدود، والفصل فيها وفقًا للقانون، وتنفيذ الأحكام بمساعدة القوات النظامية (شرطة الحدود)، وكان على قاضي الحدود القشتالي الذهاب للقاء قضاة غرناطة للفصل في بعض المظالم إذا تطلب الأمر ذلك[٣].

نشط دور قضاة الحدود في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي، بسبب زيادة المشكلات الحدودية بين قشتالة وغرناطة برغم معاهدات السلام المتكررة بين الجانبين؛ حيث قام الملك خوان الأول Juan I (١٣٧٩-١٣٩٠م) بتجديد السلام

= الإسلام في الأندلس، نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١م، ص١٢٧؛ محمد كمال شبانة: يوسف الأول ابن الأحمر سلطان غرناطة (٧٣٣-٧٥٥هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م، ص١٣٥.

(١) JUAN TORRES FONTES: *El Alcalde entre moros y cristianos del reino de Murcia*, p. 9; MARIA JESUS VIGUERA MOLINS; *Guerra y la Paz en la Frontera Nazari desde las Fuentes Árabes*, p. 85; ISABEL MONTES ROMERO –CAMACHO; *Sevilla Y la Frontera de Granada durante el reinado de Enrique* IV, p. 138.

(٢) DIEGO MELO CARRASCO; Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV, p.260.

(٣) ISABEL MONTES ROMERO –CAMACHO; *Sevilla Y la Frontera de Granada durante el reinado de Enrique IV*, p.139.

مع غرناطة ثلاث مرات، أعوام (٧٨١هـ-١٣٧٩م)، (٧٨٤هـ-١٣٨٢م)، (٧٩٢هـ-١٣٩٠م)، ومع ذلك فإن معاهدات السلام والهدنات هذه لم تضمن على الإطلاق الهدوء على الأراضي الحدودية، فعلى الرغم من أنها منعت نشوب حروب واسعة النطاق، إلا أنها لم تتمكن من منع توغلات المغاورين واللصوص[١]، لذلك نشطت المؤسسات الحدودية وعلى رأسها قضاة الحدود، ففي عهد الملك إنريكي الثالث Enrique III (١٣٩٠-١٤٠٦)، تم توثيق نشاط العمدة على الحدود بين المسلمين والمسيحيين، وهو دون ألفونسو فرناندیز دي أغيلار Alfonso Fernandez de Aguilar؛ بعدها ظهر نشاط هذا المنصب بشكل واضح عامي (٨٠٨-٨٠٩هـ/ ١٤٠٥-١٤٠٦م)؛ وأشار توريس فونتس إلى الدور الذي لعبه العُمد بين المسلمين والمسيحيين في حفظ السلام في مملكة مرسية، خاصة في منتصف القرن الرابع عشر، عندما تم تعيين ألفونسو يانيز فاخاردو Alfonso Yanez Fajardo عمدة بين المسلمين والمسيحيين في مملكة مرسية، وكان اهتمامه الأول هو الالتزام الصارم بالهدنة على الحدود القشتالية-الغرناطية، ويشير توريس فونتس إلى وجود العمد بين المسلمين والمسيحيين في مختلف قطاعات حدود مملكة غرناطة[٢]؛ واستمرت هذه المؤسسة في العمل على طول الحدود بين قشتالة

---

(١) ISABEL GARCÍA DÍAZ; *La frontera murciano-granadina a fines del siglo XIV*, Murgetana, 79, 1989, p. 24.

(٢) JUAN TORRES FONTES ; *El Alcalde entre moros y cristianos del reino de Murcia* , p. 9; JUAN TORRES FONTES; " Los Fajardo en los siglos XIV y XV", *Miscelánea Medieval Murciana*, Núm. 4 (1978), p. 125.

ومن الجدير بالذكر أن سلالة عائلة فاخاردو ظلت تؤدى دورًا كبيرًا فى الحياة السياسية فى قشتالة خاصة في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، وأثناء استيلاء الملكين

وغرناطة، كما يظهر في الهدنات التي عقدها خوان الثاني Juan II (١٤٠٦م-١٤٥٤م) مع مملكة غرناطة أعوام (٨١٦هـ-١٤١٣م)، (٨٢٧هـ-١٤٢٤م)، (٨٤٣هـ- ١٤٣٩م)، والشيء نفسه حدث مع إنريكي الرابع Enrique IV (١٤٥٤-١٤٧٤م)، في علاقته السياسية بمملكة غرناطة(١).

تقلد هذا المنصب أشخاص ذوو خلفية عسكرية على الجانبين، وكانوا على علاقات قوية بحكوماتهم؛ وخدموا في مناطق الحدود لفترات طويلة مما أكسبهم خبرة في مجال عملهم، وتمتعوا بالحصانة لاتصالهم الوثيق بالسلطة السياسية، بل كان البعض منهم من أفراد البلاط(٢)؛ لذلك أوكل سلاطين غرناطة القضاء الحدودي إلى شخصيات بارزة وخبراء في شؤون السياسة والحرب مثل علي بن سعيد الأمين الذي كان هو وأسلافه مشهورين على الجانب الآخر من الحدود؛ لأنهم كانوا لسنوات عديدة القائمين بالمفاوضات الخارجية لمملكة غرناطة مع

الكاثوليكيين فرناندو وإيزابيلا على مدينة رندة عام ٨٩٠هـ/١٤٨٥م، وغيرها من المدن الهامة، لذا منحهم الملوك العديد من الامتيازات والإقطاعات تقديرًا لجهودهم؛ لمزيد من التفاصيل عن عائلة فاخاردو وشجرة نسبهم ودورهم في مملكة قشتالة، أنظر:

SERAFIN BECERRA MARTIN, DAVID CUEVAS GONGORA; *Frontera y propiedad a finales del siglo XV*. ALONSO YAÑEZ FAJARDO, "señor de las Cuevas del Becerro": *Actas del II congreso internacional de historia de la Serranía de Ronda: Entre al-Ándalus y los inicios de la Edad Moderna. Siglos VIII-XVI*, n.º 2, 2019, pp. 547-561. .

(١) JUAN TORRES FONTES ; *El Alcalde entre moros y cristianos del reino de Murcia*, p. 11; ISABEL MONTES ROMERO – CAMACHO; *Sevilla Y la Frontera de Granada durante el reinado de Enrique* IV, p. 138-139.

(٢) MARIA JESUS VIGUERA MOLINS; *Guerra y la Paz en la Frontera Nazari*, p. 85; MANUEL GONZALEZ JIMENEZ; *La frontera castellano-granadina en la Baja Edad Media y sus estudios: estado de la cuestion*, sevilla, 2009-2010, p.139

القشتاليين[١]؛ وعلى الجانب القشتالي تقلد هذه الوظيفة بعض الأمراء الذين استمرت خدمة أحدهم لأكثر من أربعين سنة، ففي قرطبة وجيان شغل ألفونسو فرناندیز دي كوردوبا، المنصب لأكثر من أربعين عامًا، بين عامي ١٣٨٣ و١٤٢٤م، وفي مرسية، شغل ألفونسو يانيز فاخاردو المنصب منذ عام ١٣٧٨م، والذي استمر في أداء عمله كعمدة على الحدود بين المسلمين والمسيحيين حتى بعد عام ١٣٨٤م، وذلك من واقع بعض الحوادث الحدودية التي ساهم في حلها.[٢]

حملت وظيفة القاضي في إشبيلية مسمى Adelantado Mayor de la Frontera أي المفوض الرسمي للحدود، الذي كان يحتفظ به أشخاص من عائلة ريبيرا الإشبيلية، حيث ظهر هذا المنصب في إشبيلية عام ١٢٤٠م عندما عين فرناندو الثالث ألفار بيريز دي كاسترو Alvar Pérez de Castro مفوضًا رسميًا لحكم الحدود بين إشبيلية وغرناطة، وكان للمنصب ظهور واضح خلال حكم ألفونسو العاشر Alfonso X El sabio (١٢٥٢-١٢٨٤م) أيضًا؛ ومن عهد الملك إنريكي الثاني Enrique II (١٣٦٩-١٣٧٩م) أصبح هذا المنصب حكرًا على عائلة ريبيرا الإشبيلية، فمن عام ١٣٩٦م، تم تعيين بير أفان دي ريبيرا Per Afán de Ribera مفوضًا لحكم الحدود والذي شغل المنصب حتى وفاته، وبعدها أصبح المنصب وراثيًا في عائلته؛ وكان مهمته الفصل في الشكاوى بين المسلمين والمسيحيين على الحدود، ومعاقبة المجرمين، والحفاظ مع نظرائه من غرناطة على النظام والعلاقات السلمية الطيبة، باستخدام سلطاته، وتنفيذ الأحكام إذا لزم الأمر بموجب derecho a la represalia أي الحق في التعويض أو فرض العقوبة،

---

(١) LUIS SECO DE LUCENA PAREDES; *El juez de frontera y los fieles del rastro*, p. 140.

(٢) JUAN TORRES FONTES ; *El Alcalde entre moros y cristianos del reino de Murcia*, pp. 11-14; Manuel Garcia Fernandez; *Sobre la alteridad en la frontera de Granada*, p. 230.

وهو آلية ضمن آليات ضبط الحدود بين الجانبين[١].

تعددت مهام هؤلاء القضاة أو العُمد، فشملت سلطة إصدار الأوامر التي تتعلق بأمن الحدود، مثل أمن القلاع والحصون الحدودية، وقمع أعمال الشغب، وتيسير عملية التجارة الداخلية والخارجية، والمساعدة في تحصيل الضرائب، وعلى المستوى الدبلوماسي، توقيع المعاهدات والتحالفات وإرسال سفارات، وينص قرار تعيينهم على التزام جميع السكان بتقديم المساعدة لهم، وتنفيذ أوامرهم في سياق ممارسة وظائفهم[٢].

استمر العمل بهذا النظام حتى وقت متأخر من عمر مملكة غرناطة، يظهر ذلك من خلال عقد السلطان الغرناطي أبو الحسن علي[٣] معاهدة سلام مع قشتالة

---

(١) ISABEL MONTES ROMERO –CAMACHO; *Sevilla Y la Frontera de Granada durante el reinado de Enrique IV (1454 – 1474)*, p. 135; MANUEL GARCIA FERNANDEZ; *Sobre la alteridad en la frontera de Granada*, p. 231.

(٢) ISABEL MONTES ROMERO –CAMACHO; *Sevilla Y la Frontera de Granada durante el reinado de Enrique IV*, p. 136; JOSE RODRIGUEZ MOLINA; *Relaciones Pacificas en la Frontera con El Reino de Granada*, p. 285; DIEGO MELO CARRASCO; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV*, p.262-263.

(٣) تولى السلطان أبو الحسن علي بن سعد بن محمد بن يوسف، الحكم مرتين، الأولى عام (٨٦٩هـ/١٤٦٥م) وكانت البلاد مضطربة بسبب كثرة الطامعين في العرش والحروب الأهلية الداخلية بين أمراء الأسرة المالكة، والتي فقد أبو الحسن في إحدى هذه الثورات ملكة واعتلى عرش غرناطة ابنه أبو عبدالله محمد، ثم نجح السلطان أبو الحسن في انتزاع السلطة مرة أخرى عام (٨٨٨هـ/١٤٨٣م)، أنظر: المقري: نفح الطيب، المجلد الرابع، ص٥١٥؛ السلاوي: الاستقصا، ج٤، ص١٠٢؛ محمد عبد الله عنان: نهاية الأندلس، ص٢٠٣-٢٠٤؛ يوسف شكري فرحات: غرناطة في ظل بني الأحمر، دراسة حضارية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص٥٠.

RACHEL ARIÈ: *L`Espagne Muslmane au temps de Nasride (1232-1492)* Paris,1973 , p.138; *El Reino Nasri*, p.68.

لمدة ست سنوات من عام (٨٦٩هـ-١٤٦٤م) حتى (٨٧٤هـ-١٤٦٩م)[١]؛ وفي هدنة عام ٨٨٢هـ/١٤٧٧م، حيث نصت بنود الاتفاق على تعيين قضاة الشكاوى بين قشتالة وغرناطة، للحكم في الشكاوى والخلافات التي تحدث خلال فترة السلم:

"Que se pongan jueces, en ambas partes, para que juzguen las querellas que sucedieran durante este tiempo de paz"[٢]

أطلق على قاضي الحدود الغرناطي اسم " القاضي بين الملوك" Juez entre los Reyes،(al-qadi bayna l-muluk) ويبدو أن هذا المسمى الذي أطلق من الجانب الغرناطي على أحد أفراد البلاط، وهو علي بن سعيد الأمين كان من قبيل التفخيم والتبجيل، حيث كان يشغل أيضًا وظيفة المترجم والمرافق الخاص بالسلطان أبي الحسن علي، ولا علاقة لهذا القاضي بالفصل بين الملوك كما يفهم من المسمى، والدليل على ذلك أن القاضي المشار إليه عمل قاضيًا للحدود القشتالية الغرناطية سنة ٨٧٥هـ/١٤٧٠م، فضلًا عن أن صلاحياته هي نفسها التي أشرت إليها سابقًا، من الفصل في شكاوى القشتاليين ضد الغرناطيين، وكان علي بن سعيد الأمين هو وأسلافه مشهورين على الجانب الآخر من الحدود؛ لأنهم كانوا لسنوات عديدة القائمين بالمفاوضات الخارجية لمملكة غرناطة مع القشتاليين.[٣]

---

(١) JUAN TORRES FONTES: "Las Treguas Con Granada de 1469 y 1472", *Cuadernos de estudios medievales y ciencias y técnicas historiográficas*, Nº. 4-5, 1979, p. 212.

(٢) CARMEN PEREA CARPIO; *La frontera concejo de Jaén-Reino de Granada en 1476*, p.235-236; JOSE RODRIGUEZ MOLINA; *Relaciones Pacificas en la Frontera con El Reino de Granada*, p. 286; DIEGO MELO CARRASCO; Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV, p.263-264.

(٣) LUIS SECO DE LUCENA PAREDES; *El juez de frontera y los fieles del rastro*, p.140; DIEGO MELO Carrasco; *Un modelo para la resolución de conflictos internacionales entre islam y cristiandad*. P. 350

ومن الصلاحيات التي تمتع بها هذا القاضي؛ اختصاص الفصل في الشكاوى التي يرفعها المسيحيون ضد سكان غرناطة بسبب مخالفاتهم على الحدود أثناء سريان الهدنة بين الطرفين، فلدينا شهادة ابن مرزوق قاضي الحدود في المنطقة الأندلسية التي يسيطر عليها بنو مرين عام ١٣٤٨/٧٤٩م أو بمعنى أدق كان مبعوثًا من قبل المرينيين للوقوف على مشاكل الحدود ومحاولة حلها؛ ففي عهد السلطان أبي الحسن المريني المعروف بأعماله الحربية الكثيرة وجهاده المستمر ضد الممالك المسيحية، وخاصة مملكة قشتالة، يذكر ابن مرزوق عن ذلك " كانت أزمانه وبلاده معمورة بالاستعداد والجهاد (نفعه الله بذلك)، هذا ومدينة رندة والبلاد الدائرة بها الراجعة إليها وإلى جبل الفتح حماهما الله تعالى، جار عليهما المرتبات الوافرة، وقد باشرت العطاء فيه سنة، وتطوفت عليها، وكان ذلك شأن مولانا رضي الله عنه في كل سنة يوجه من يتطوف عليها شكايات أهلها، وينظر فيما يعوزهم، فحملت من مال الزكاة المجتمع في تلك السنة مائة ألف دينار من الذهب أوصلتها إلى سبتة، وتوجهت رسولًا إلى غرناطة، وفي عودي من غرناطة توجهت للتطواف على البلاد الأندلسية وكتبت جميع ما أمرت به، وتوجه معي كتاب الجبل ورندة، فقضينا العجب من كثرة ما يخرج عنه فيها في كل سنة، ووصلت إلى الصخرة وحصن أريولة وما دار بها، ووقفت على الحدود بين المسلمين والنصارى، وسمعت شكايات أهل الملتين، وقبض أهل كل موضع ما يخصهم، وشمل أهل ذلك الإقليم كله إحسانه وإنعامه" [١]، أي أن هذا المنصب كان جديرا بالاهتمام والرعاية من قبل كلا الجانبين لدرجة أنهم كانوا يعهدون إلى وزرائهم وخاصتهم بتقلد هذا المنصب.

---

(١) ابن مرزوق (محمد بن مرزوق التلمساني): المسند الصحيح الحسن في محاسن ومآثر مولانا أبو الحسن، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمد بو عياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص٣٩٢-٣٩٣.

MARIA JESUS VIGUERA MOLINS; *Guerra y la Paz en la Frontera Nazari*, p. 84-85.

وتشير أحد وثائق الفكاكة إلى حادثة من حوادث اختراق الحدود من جانب المسلمين في عام ١٣٧٨م، حيث دخلت مجموعة من المسلمين من بلش Vélez أراضي مرسية وأسروا ستة من الرعاة وخمسة آلاف خروف وكبش وستين حيوانًا آخر وأشياء أخرى تخص فرانسيسكو فرناندیز Francisco Fernández، وتم التقاضي عن هذه السرقة أمام ألفونسو يانيز فاخاردو، بصفته العمدة على الحدود بين المسلمين والمسيحيين، والذي طلب من نظيره الغرناطي ضرورة إعادة هذه المسروقات؛ ولكن بعد عدم حصوله على تلك المسروقات، عرض الأمر على الملك إنريكي الثاني Enrique II (١٣٦٩-١٣٧٩م)، والذي أمره بالتحقيق في الأمر، فتوغلت قوات مرسية في بلدية بلش، واستطاعوا خلالها الحصول على بعض الأسرى، ومن بينهم شخص يدعى أحمد بن هاجر Ahmed Abenhaçar، والذي تم إرساله وتسليمه مع بعض الأسرى المسلمين الآخرين من بلش إلى فرانسيسكو فرناندیز، لحين الإفصاح عن مكان الرعاة الستة وباقي المسروقات.(١)

ولعل أهم وظائف القضاة ليست فقط التحقيق والفصل في قضايا السلب والنهب وإنما مراقبة الهدنة بين الطرفين وإخماد نار الحرب في بداياتها، ففي عام ٧٨٦هـ/١٣٨٤م في عهد الملك خوان الأول Juan I (١٣٧٩-١٣٩٠م) دخلت مجموعة كبيرة من سكان غرناطة إلى مرسية في طريقهم إلى أراضي مملكة أراغون(٢)،

---

(١) JUAN TORRES FONTES; "Notas Sobre los fieles del rastro Y Alfaqueques murcianos", *Miscelánea de estudios árabes y hebraicos. Sección Arabe-Islam*, Vol. 10, 1961, P.100; ISABEL GARCIA DIAZ; *La frontera murciano-granadina a fines del siglo XIV*, p. 26.

(٢) انعدمت الحدود البرية بين مملكة أراغون ومملكة غرناطة بداية من عام ٧٠٤هـ/١٣٠٤م، وأصبحت مدينة مرسية القشتالية حائلًا بين مملكة أراغون ومملكة غرناطة؛ إلا أن هذا لم =

مما تسبب في أضرار جسيمة أثناء المرور، فأراد أهل مرسية المتضررون من هذا التوغل القصاص من مملكة غرناطة، لكن قاضي الحدود ألفونسو يانيز فاخاردو منع أهل مرسية من القيام بذلك، وفقًا لمعاهدة السلام الموقعة بين قشتالة وغرناطة، ولكن الأخير طلب من ملك غرناطة التعويض عن الأضرار التي لحقت بأهل مرسية؛ وبالفعل وعده ملك غرناطة بدفع هذه التعويضات، وقد أبلغ ألفونسو يانيز فاخاردو الملك خوان الأول Juan I (١٣٧٩-١٣٩٠م) بما فعله تجاه هذا الحادث، فأرسل له الملك خطابا شكره فيه على إدارته لمثل هذه الحوادث.(١)

وأثناء سريان الهدنة بين قشتالة وغرناطة، وقع حادث على حدود مدينة جيان بين بعض مسلمي غرناطة وبعض القشتاليين في عام ٨٢٠هـ/١٤١٧م، فأمر السلطان يوسف الثالث (٨١٠-٨٢٠هـ/١٤٠٨-١٤١٧م)، قضاة الحدود بالتحكيم في هذا الخلاف، فعقد دون دييغو فرناندیز دي كوردوبا قاضي الحدود لمدينة قرطبة وجيان، مع محمد حمدون، الفكاك الكبير لغرناطة، عدة جلسات تبين فيها أن مسلمي غرناطة هم المذنبون؛ ومن أجل تجنب المزيد من التجاوزات الحدودية، قرروا أنه لابد من وجود منطقة فراغ محايدة بين حدود غرناطة وقشتالة لا يجوز لكلا الطرفين

= يوقف تمامًا الغارات الحدودية بين الجانبين، فعندما تكون الدولتان في حالة حرب، كانت الحشود العسكرية تعبر ذهابًا وإيابًا عبر مرسية، أحيانًا بموافقة ملك قشتالة وأحيانًا دون موافقته، هذه الغزوات كانت نادرة إلا أنها كانت مدمرة، أنظر:

JARBEL RODRIGUEZ: *Captives and their saviors in the medieval crown of Aragon*, p. 7.

أميرة الطواب أحمد سفين: أسرى الصراع الإسلامي المسيحي في الأندلس من عصر المرابطين حتى سقوط غرناطة، (٤٨٣-٨٩٧هـ/١٠٩٠-١٤٩٢م)، نور حوران للدراسات والنشر والتراث، سوريا، ٢٠٢٢م، ص٦٨.

(١) JUAN TORRES FONTES; El Alcalde entre moros y cristianos del reino de Murcia , p.14.

الرعي فيها أو قيادة ماشيتهم[١]؛ يبدو أن هذا الحل كان على قدر كبير من الأهمية لأنه تم تضمينه في بعض بنود المعاهدات الأخرى، والتي تنص على ضرورة إعادة بناء القلاع الحدودية المجاورة، سواء من قبل قشتالة أو من قبل غرناطة، والتي ظلت مدمرة بسبب الحرب، وكان الغرض من ذلك هو وجود أرض قاحلة غير مأهولة، وحدود جغرافية حقيقية، من شأنها أن تكشف بسهولة محاولات اختراق العدو لأراضي الطرف الآخر ومنع تقدمه نحو الداخل[٢]، ومع ذلك لم تمنع هذه الأعمال الاحترازية من اختراق الحدود، فبعد ثلاث سنوات من حادثة جيان عام ٨٢٣هـ/١٤٢٠م، وأيضًا في وقت السلم، وقع حادث جديد على الحدود، ولكن استطاع القاضيان السابقان محمد حمدون وداييجو فرناندیز دي كوردوبا أن يوقفا هذه الأعمال العدائية، وأعادا العلاقات المقطوعة بين المدينتين.[٣]

رصد أرشيف مدينة جيان لسنة ٨٨٤هـ/١٤٧٩م، العديد من الاختراقات اليومية وما يتبعها من مفاوضات وحلول اشترك فيها الجانبان القشتالي والغرناطي للحفاظ على سريان الهدنة الموقعة بينهما، وكانت مهمة العُمد الحفاظ على سريان الهدنة، وحل المشكلات والنظر في الشكاوى التي قد تنشأ على الجانبين، وكان يمكن لهؤلاء القضاة أو العُمد أن ينفذوا الأحكام إذا لزم الأمر من خلال سلطاتهم القضائية والتنفيذية.[٤]

وصل الأمر بقضاة الحدود إلى تجديد معاهدات السلام في حالة انتهائها،

---

(١) LUIS SECO DE LUCENA PAREDES; *El juez de frontera y los fieles del rastro*, p. 138.

(٢) DIEGO MELO CARRASCO; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV*, p.260.

(٣) LUIS SECO DE LUCENA PAREDES, *El juez de frontera y los fieles del rastro*, p. 138.

(٤) MANUEL GONZALEZ JIMENEZ; *La frontera castellano-granadina en la Baja Edad Media*, p. 192.

عند رغبة كلا الطرفين استمرار حالة السلم والهدنة بين الجانبين، فعلى سبيل المثال انتهت المفاوضات التي أجراها قادة سانتياغو مع عمدة الحدود في برشانة Purchena[١]، الذين مثلوا بدورهم ملكهم، بما يرضي الطرفين بالاتفاق على استمرار الهدنة لمدة ثلاث سنوات لتبدأ في محرم ٨٧٤هـ/ ٢٩ يوليو ١٤٦٩م، وتوضح الوثائق أن المحادثات بين المفاوضين كانت سريعة، حيث لم تكن هناك أية صعوبة فيما يتعلق بالحفاظ على الشروط التقليدية المعمول بها في الاتفاقات الموقعة سابقًا بين قشتالة وغرناطة.[٢]

تحرَّى الجانبان القشتالي والغرناطي الدقة في اختيار القاضي، مع تأمين احتياجاته براتب شهري كبير، وصل في بعض الأحيان ما بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ مرابطي[٣]، وهو بلا شك مبلغ هائل في ذلك الوقت، مما جعل هذا المنصب امتيازًا

---

(١) برشانة Purchena: حصن هام في ولاية المرية وهي حصن على مجتمع نهرين وهو من أمنع الحصون مكانًا وأوثقها بنيانًا وأكثرها عمارة. الحميري: الروض المعطار، ص٨٨؛ ابن الخطيب: خطرة الطيف في رحلة الشتاء والصيف، ضمن مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس، تحقيق أحمد مختار العبادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٣، ص٣٦.

(٢) JUAN TORRES FONTES: *Las Treguas Con Granada de 1469 y 1472*, p. 221-222.

(٣) الدينار المرابطي Maravedisويعرف أيضًا بالمثقال المرابطي، ويوصف في كتب النوازل بالذهب الوازنة، حيث حافظ الدينار المرابطي على قوته وارتفاع عياره، حيث بلغت نسبة الذهب فيه ٩٦٪، ولجودته اكتسب الدينار المرابطي شهرة واسعة في أوربا في العصور الوسطى، واشتهر العصر المرابطي بانتشار دور السكة خاصة بعدما أصبحت الأندلس تحت حكم المرابطين، لذلك حافظ الدينار المرابطي على قوته وجودته واتسم ببقائه واستمراره لفترة زمنية طويلة، وكان الدينار المرابطي ذا شكل مستدير، وتراوح وزنه بين ٣,٩٠ لـ ٤,٢٣ جم، حسب طريقة السك، انظر: صالح بن قربة: المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر، ١٩٨٢-١٩٨٣م، ص٤٣٦-٤٦٣؛. أنظر: كمال أبو مصطفى: دراسات أندلسية في التاريخ والحضارة، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٧م، ص٣٢.

يطمح إليه الكثيرون[١]، ومع ذلك لجأ البعض منهم إلى تحقيق أغراض شخصية، وقبول الرشوة مما أثر على فاعلية القاضي وصلاحياته وفقدان الثقة في قراراته، والتي يبدو أنها حالات متشابهة حدثت لكلا الجانبين القشتالي والغرناطي، مما دفع الجانبين في بعض الحالات إلى الاتفاق على الاستغناء عن خدمات القاضيين وتعيين آخرين موثوق بهما، كما حدث في عام ٨٨٢هـ/ ١٧ يناير عام ١٤٧٨م، عندما تم تعيين فارسين، أحدهما قشتالي والأخر مسلم، للبحث عن الحوادث التي وقعت أثناء الهدنة وتحديدها وإصلاحها.[٢]

وعلى الرغم من الصلاحيات التي كانت لقضاة الحدود أو العُمد على الحدود، فيبدو أن أيًا من هؤلاء القضاة أو العُمد، لا مسلمين ولا مسيحيين، كان له سلطة قضائية في الفصل في التجاوزات التي حدثت في البحر والتي قد تؤدي إلى كسر الهدنة[٣]؛ لأن هناك بعض الإشارات الدالة على وجود عمدة أو قاضي للنهر مهمته الفصل في التجاوزات التي تحدث في البحر، ففي قرطبة كان هناك "عمدة للنهر" alcalde del río عينته البلدية، كان مرد ذلك إلى أن العديد من المدن الأندلسية كانت تستفيد من نهر الوادي الكبير Guadalquivir [٤]، الصالح

---

(١) DIEGO MELO CARRASCO; *Un modelo para la resolución de conflictos internacionales entre islam y cristiandad*, P. 352; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV*, p.264

(٢) JOSE RODRIGUEZ MOLINA; *Relaciones Pacificas en la Frontera con El Reino de Granada*, p. 288.

(٣) ISABEL MONTES ROMERO –CAMACHO; *Sevilla Y la Frontera de Granada Un durante el reinado de Enrique IV*, p. 139; DIEGO MELO CARRASCO; *modelo para la resolución de conflictos internacionales entre islam y cristiandad*, P. 351.

(٤) نهر الوادي الكبير: أشهر أنهار شبه جزيرة أيبيريا وعليه نشأت أشهر المراكز الحضارية في الأندلس خاصة غرناطة الواقعة على أحد روافده وهو نهر شنيل، وينبع الوادي الكبير من سفوح جبال سيرامورينا ويصب في المحيط الأطلسي، أنظر الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، المجلد الثاني، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٤م-١٤١٤هـ، ص٥٦١.

للملاحة بواسطة السفن، وغيرها[١]؛ ويعني ذلك كثرة الشكاوى والحوادث التي حدثت في هذه المدن التي تطل على النهر.

خلاصة القول أن الأعمال الانتقامية والحوادث التي وقعت على الحدود بين قشتالة وغرناطة، كانت حوادث فردية، تمت دون مراعاة لاتفاقيات السلام بين المملكتين، ولكن مع ذلك كان هناك تعايش وحتى صداقة وتعاون عبر الحدود بين النبلاء من كلا المملكتين، ولعب قضاة الحدود أو العمد بين المسلمين والمسيحيين دورًا هامًا وواضحًا في إصلاح الأضرار التي نتجت عن هذه المشكلات والحوادث الحدودية، بل وتقليل فرص وقوعها، وإخماد نار الحرب في مهدها والمحافظة على عمليات السلام بين قشتالة وغرناطة، لكن في نهاية المطاف، كان النظام الملكي القشتالي ومسؤولوه دائمًا الداعمين الرئيسيين لعمليات حفظ السلام على الحدود، ومعاقبة انتهاكات الهدنة المتفق عليها مع غرناطة.

ثانيًا: جهاز شرطة الحدود Fieles del rastro

جهاز شرطة الحدود Fieles del rastro، هي مؤسسة كانت تعمل في خدمة قاضي الحدود، وملحقة به، كما في اتفاقية الهدنة في عام ٨٢٧هـ/ ٥ يوليو ١٤٢٤م بين السلطان محمد التاسع المعروف بالأيسر El Zurdo[٢]، والملك القشتالي خوان

---

(١) MIGUEL-ANGEL LADERO QUESADA; "Las ciudades de Andalucía occidental en la Baja Edad Media: sociedad", morfología y funciones urbanas, *La Ciudad Hispánica siglos XIII al XVI*, Universidad Complutense, Madrid 1987, p. 83.

(٢) تولي الأيسر الحكم أكثر من مرة، الأولى بعد أن قاد انقلاب في عام ٨٢٢هـ/ ١٤١٩م، وشهد عهده العديد من الفتن والاضطرابات، لصرامته وتعاليه على أهل دولته، وفي عهده استبد بنو السراج بأمر غرناطة وكانوا أندادًا السلاطين، وفي خلال فترة حكمه كان النصارى يتحينون الفرص لغزو مملكة غرناطة، مما جعل الأمور في غرناطة تزداد اضطرابًا وازداد الشعب على الأيسر سخطًا، وسرعان ما انفجر بركان الثورة، وزحف الثوار على الحمراء، ونادوا بولاية =

الثاني Juan II (١٤٠٦م-١٤٥٤م)[١]؛ للتعويض عن الضرر الناجم عن العنف في المناطق الحدودية أثناء فترات السلم؛ ظهرت هذه المؤسسة منذ القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، ويمكن تعريبها إلى "قوات تأمين الطريق" أو "المتعقبين للصوص"، مهمتهم تلقي الشكاوى من المتضررين، وتتبع ومعرفة المعتدين وأماكنهم، ومعرفة من يمارس العنف على الشريط الحدودي بين المسلمين والمسيحيين والإبلاغ عنهم، وتقديمهم للعدالة أمام قضاة الحدود.[٢]

يشترط في أفراد شرطة الحدود أن يكونوا على دراية تامة بالطرق والأماكن المختلفة على جانبي الحدود، حتى يمكنهم الوصول بسرعة لمكان الحدث، والقبض على المجرمين واللصوص، والمثول بهم أمام قاضي الحدود، أو أمام أحد

= محمد بن محمد بن يوسف الثالث وهو ابن أخو الأيسر، وهرب الأيسر وأهله وبعض خاصته إلى تونس عام ٨٣١هـ/١٤٢٧م وأقام في كنف السلطان أبي فارس عبدالعزيز الحفصي، حيث استطاع بمساعدة ملك تونس، وملك قشتالة خوان الثانيJuan II (١٤٠٦م-١٤٥٤م) وعائلة بني السراج أن يسترد عرشه وذلك بعد سنتين من خلعه عام ٨٣٣هـ/١٤٢٩م، انظر: السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، الجزء العاشر، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص٦٨؛ ابن عاصم: جنة الرضا في التسليم لما قدر الله وقضى، مج٢، تحقيق صلاح جرار، درا البشير عمان ١٩٨٩م، ص١٥، محمد عبد الله عنان: نهاية الأندلس، ص١٥٦؛ يوسف شكري فرحات: غرناطة في ظل بني الأحمر، ص٤٤؛

LUIS SECO DE LUCENA PARDES: *Muhammad IX Sultan de Granada - Granada*, 1978, p. 10-12; RACHEL ARIÈ; *El Reino Nasri de Granada*, p. 62, p. 64.

(١) LUIS SECO DE LUCENA PARDES; *El juez de frontera y los fieles del rastro*, p. 138.

(٢) RACHEL ARIÈ; *El Reino Nasri de Granada* , p 142; JUAN FRANCISCO JIMENEZ ALCAZAR ; "Relaciones interterritoriales en el sureste del la peninsula Iberica durante la baja edad media:Cartas", *mensaderos Y Ciudades en la Frontera de Granada*, AEM 40/2 Julio-diciembre de 2010, P. 594 ; JOSE RODRIGUEZ MOLINA: *Convivencia de cristianos Y Musulmanes en la Frontera de Granada*, p. 227; MANUEL GARCIA FERNANDEZ; *Sobre la alteridad en la frontera de Granada*, p. 231.

مساعديه أو مندوبيه، وبمجرد إثبات ارتكابهم للجرائم، يصدر القاضي حكمًا يجب تنفيذه في غضون خمسين يومًا؛ وفي حالة تتبع المجرمين وعدم العثور عليهم، يطالب قاضي الحدود بتعويضات لسكان المكان المتضرر؛ وكانت العقوبات التي يتعرض لها منتهكو معاهدات الهدنة متنوعة للغاية، اعتمادًا على طبيعة المخالفة المرتكبة، والتي يمكن أن تصل إلى عقوبة الإعدام في بعض الأحيان.(١)

لا يعرف الكثير من التفاصيل عن هذه المؤسسة، ولكن المعلومات المتاحة بخصوص تنظيمها هي تلك التي تشير إلى وجودها في مجلس بلدية جيان، وتتكون من مجموعة من الأفراد المعينين والمحلفين، يصل عددهم حوالي ٣٠ شخصًا؛ ولم تقتصر خدماتهم على معاونة العمد أو قضاة الحدود بين المسلمين والمسيحيين فحسب، ولم يقتصر دورهم على اضطهاد أولئك الذين كسروا السلام بين مملكتي قشتالة وغرناطة، بل قاموا أيضًا بحل المشكلات بين المسيحيين أنفسهم، مثلما كان يحدث في مدينة مرسية(٢)؛ وكان لهذه القوات دور كبير في تتبع أثر الكثير من الجرائم المرتكبة على الحدود، حيث يأتي ذكرها بشكل متكرر في مواثيق مدينة جيان، وأماكن أخرى في قشتالة.(٣)

حصل أفراد شرطة الحدود على مزايا نتيجة الأعمال التي قاموا بها، فعلى

---

(١) LUIS SECO DE LUCENA PAREDES; *El juez de frontera y los fieles del rastro*, p. 140; JUAN TORRES FONTES; *Notas Sobre los fieles del rastro Y Alfaqueques murcianos*, P. 90-91; DIEGO MELO CARRASCO; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV*, p.265; *El sultanato Nazarí de Granada y la frontera (S. XIII-XV)*, p.15.

(٢) DIEGO MELO CARRASCO; *Un modelo para la resolución de conflictos internacionales entre islam y cristiandad*, P. 353; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV*, p.264-265..

(٣) MANUEL GONZALEZ JIMENEZ; *La frontera castellano-granadina en la Baja Edad Media y sus estudios: estado de la cuestion* ,sevilla, 2009-2010, p.194.

سبيل المثال، منح الملك خوان الأولJuan I (١٣٧٩-١٣٩٠م) هؤلاء المتعقبين في مدينة مرسية سلسلة من المزايا الاقتصادية تعويضًا عن تفانيهم في المحافظة على الأمن والسلام على الحدود، مثل الإعفاء من دفع الضرائب، باستثناء ضريبة الكابالا ALcabala[١]-والتي يبدو أن الإعفاء منها كان يسبب حرجًا للحكومة القشتالية لاحتمالية مطالبة فئات أخرى بنفس الإعفاء، والذي قد يؤدي بالتالي إلى نقص في الدخل القومي للمملكة-، وبصرف النظر عن الامتيازات، يحصل هؤلاء المتعقبون على مبلغ معين مقابل كل مهمة يقومون فيها بتتبع اللصوص أو المجرمين؛ ولدينا مثال من جيان، كان المبلغ الذي حصل عليه كل فرد ٢٠٠ مرابطي.[٢]

ثالثًا: القاضي المسؤول عن محاربة التهريب alcaldes de sacas

alcaldes de sacas هم القضاة المكلفون بالرقابة على الجمارك الحدودية القشتالية، والإشراف على شرعية الصادرات، لمنع خروج البضائع المحظورة من

---

[١] الكابالا ALcabala: ضريبة بنسبة ١٠٪ على قيمة المبيعات والتبادلات التي تتم في مملكة قشتالة، ويتم تقدير قيمة الضريبة من قبل نائب رئيس البلدية أو القاضي الذي كان مسؤولًا عن تسوية النزاعات المالية، وتم تعريفها على أنها ضريبة على حجم المبيعات؛ ولم تكن الضريبة ثابتة بنسبة ١٠٪، ولكن أحيانًا اقتصرت قيمتها على ٥ ٪ فقط؛ أنظر:
MIGUEL ANGEL LADERO QUESADA; *La Hacienda Real de Castilla en el siglo XV*, P.64-65.

[٢] JUAN TORRES FONTES ; *Notas Sobre los fieles del rastro Y Alfaqueques murcianos*, P. 90; ISABEL GARCIA DIAZ; *La frontera murciano-granadina a fines del siglo XIV*, p. 29-30, RACHEL ARIÈ; El Reino Nasri de Granada , p. 142; DIEGO MELO CARRASCO; *Un modelo para la resolución de conflictos internacionales entre islam y cristiandad*, P. 354.

.

التصدير خارج قشتالة، وضبط عمليات التهريب، والتي كانت أمر شائع الحدوث في معظم المدن الحدودية القشتالية؛ حيث أثرت التجاوزات والغارات الحدودية بشكل ملحوظ على التطور الاقتصادى للمناطق القريبة من الحدود؛ فأثرت على التوسع الزراعي في هذه المناطق؛ لذلك كان يتم استغلال هذه المناطق فقط كمراعي، وعلى فترات متقطعة؛ بالإضافة إلى ذلك، أثرت التجاوزات الحدودية على الحالة الاقتصادية للأسر القريبة من الحدود؛ مما تسبب لها في خسائر كبيرة، نتيجة الغارات المتكررة وما ينتج عنها من عمليات سلب ونهب، ولكن لم يعدم سكان الحدود الوسيلة الوحيدة في تعويض هذه الخسائر بممارسة أعمال التهريب للسلع والمنتجات المحظورة من التصدير بين الجانبين القشتالي والغرناطي، حيث نشطت عمليات التهريب بين سكان الحدود، لا سيما في أوقات الأزمات(١)؛ بل أصبح تهريب البضائع المحظورة عملًا مربحًا لدرجة أن العديد من المُهربين تصرفوا بشكل منظم تمامًا، وشكلوا عصابات للتهرب من الحراس وبالتالي تجنب القبض عليهم(٢)، فكان المهربون يعبرون الحدود بصحبة التجار المسيحيين ويبيعون حيواناتهم للمسلمين، ويعبرون مرة أخرى من مكان أخر كأنهم تجار، وهذا ما يفسر لنا لماذا أمر الملك خوان الأول Juan I (١٣٧٩-١٣٩٠م) عام ١٣٨٢م قضاة الجمارك إجبار التجار على الدخول والخروج من نفس المنفذ أو المكان.(٣)

---

(١) ISABEL GARCIA DIAZ; *La frontera murciano-granadina a fines del siglo XIV*, p.30.

(٢) MIGUEL PINO ABAD ; "La saca de cosas vedadas en el derecho territorial castellano", *Anuario de historia del derecho español*, Nº 70, 2000, p. 211.

(٣) DIEGO MELO CARRASCO; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV*,p.255.

وقد فرضت الحكومة القشتالية حظرًا شديدًا على تصدير الخيول والسلاح، لخوف حكام قشتالة من وقوع السلع الحربية في أيدي أعدائهم سواء المسلمين أو المسيحيين، ولكن وفقًا لأوليفيا ريمي كونستبل كان الخرق والتجاوز أمرين مألوفين[١]؛ مما دفع البابوية أحيانًا إلى تقنين وتوضيح هذه الأمور، فبخصوص هذا الشأن أصدر البابا جريجوري التاسع Gregory IX (١٢٢٧-١٢٤١م) في ٢٤ يوليو ١٢٣٤م مرسومًا موجهًا إلى رئيس أساقفة طليطلة، يأذن له بالسماح لسكان قيجاطة Quesada والقلاع المجاورة إقامة علاقات تجارية مع مسلمي غرناطة الأقرب إليهم، وتبادل كل الأشياء الضرورية، باستثناء الأسلحة والخيول[٢]، ومن أجل منع خروج الخيول والبغال عبر الحدود بين مدينة مرسية وغرناطة، أو لعدم التهرب من دفع الرسوم المفروضة، أمر الملك خوان الأول Juan I (١٣٧٩-١٣٩٠م) في عام ١٣٨٠م بتسجيل أوصاف جميع الحيوانات الموجودة في مدينة مرسية من كلا النوعين، كالعمر والطول واللون؛ بسبب زيادة حالات الاتجار غير المشروع بالماشية عندما حددت السلطات القشتالية عدد الرؤوس التي يمكن نقلها إلى أراضي غرناطة، بناءً على ما تم الاتفاق عليه في بعض الهدنات.[٣]

امتد الحظر في بعض الأحيان إلى سلع أخرى لكثرة استهلاكها، أو لقلة إنتاجها أو لندرتها، ففرض حظر على تصدير الخبز والنبيذ والمعادن الثمينة كالذهب

---

(١) أوليفيا ريمي كونستبل: التجارة والتجار في الأندلس، تعريب د. فيصل عبد الله، نشر مكتبة العبيكان ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص٣٤٦-٣٤٧.

(٢) JOSE RODRIGUEZ MOLINA; *Relaciones Pacificas en la Frontera con El Reino de Granada*, p. 264.

(٣) JOSE ENRIQUE LOPEZ DE COCA CASTAÑER; "La Frontera de Granada Acerca del territorio y la linea divisoria (Siglos XIV y XV)", *Historia. Instituciones. Documentos*, Nº 45, 2018, p. 198.

والفضة، والصوف والبغال والثيران والأبقار وأشياء أخرى...[١]، ولكن هذا الحظر أدى إلى نشاط عمليات التهريب أو ما يمكن تسميته بالتجارة السرية في الأشياء المحظورة رسميًا كالحبوب والخيول وغيرها، ولم تفلح كل الاحتياطات الملكية القشتالية لمنع عمليات التهريب التي تمت في المدن والأماكن الحدودية، مثل إشبيلية وقادس Cádiz وشريش Jerez وغيرها، والتي جرت فيهم عمليات التهريب عن طريق البحر أو البر؛ وشملت السلع المهربة في هذه المدن الخبز والقمح والذهب والفضة والعملات المعدنية والخيول والأسلحة والأشياء الأخرى التي تحظرها القوانين القشتالية[٢]، كذلك قام العديد من سكان لورقة Lorca في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي بممارسة التجارة غير المشروعة في البضائع المحظورة بانتظام،[٣] كذلك تمت عمليات التهريب من قشتالة إلى غرناطة عبر ميناء قيجاطة Quesada، حيث تمت العديد من عمليات التهريب ونقل البضائع الممنوعة إلى مملكة غرناطة، من خلال ميناء هذه المدينة الحدودية، في عهد الملك الغرناطي أبي عبد الله محمد "بو عبدل"[٤]، عمليات التهريب هذه ستظل متكررة الحدوث في مختلف الموانئ على طول الحدود بين

---

(١) MIGUEL ANGEL LADERO QUESADA; *La Hacienda Real de Castilla en el siglo XV, Universidad de la Laguna,1973*, p. 96; MIGUEL PINO ABAD; *La saca de cosas vedadas en el derecho territorial castellano*, p. 201-202.

(٢) ISABEL MONTES ROMERO –CAMACHO; "Las Instituciones de la "SACA" en la Sevilla del Siglo XV", *Aproximacion AL Estudio de la Organizacion Institucional del Comercio Exterior de la Corona de Castilla AL final de la Edad Media*, Nº 31, 2004, p.419.

(٣) MANUEL GONZALEZ JIMENEZ; *La frontera castellano-granadina en la Baja Edad Media*, p. 202-203.

(٤) JOSE RODRIGUEZ MOLINA; *Relaciones Pacificas en la Frontera con El Reino de Granada*, p. 271.

غرناطة وقشتالة[١]، يدل ذلك على الفرق الشاسع بين العلاقات الرسمية بين غرناطة وقشتالة، وبين الممارسات الحدودية الحقيقية.

لذلك اقتضت الرغبة في وقف عمليات التهريب بين قشتالة وغرناطة إقامة مؤسسة تقوم على ضبط وإيقاف هذه العمليات من جانب المتضرر وهو الجانب القشتالي، وتباشر أعمالها من أماكن العبور المأهولة، وعليه ظهر منصب القاضي أو المفتش المسؤول عن ضبط عمليات التهريب، يرأس هذه المؤسسة قاضٍ يساعده عدد من المساعدين المنتشرين في المدن الحدودية، ويشرف القاضي أيضًا على القوات المنوط بها حراسة الحدود، ولا يمكن تحديد تاريخ معين لتدشين هذه المؤسسة الحدودية، فالبعض يشير إلى وجود هؤلاء القضاة المسؤولين عن ضبط عمليات التهريب في بعض الموانئ الحدودية الهامة، كموانئ قيجاطة Quesad، وأويلما Huelma، وكمبيل Campil، وجيان Jaén، والكالا لا ريال Alcalá La Real إلى عهد ألفونسو العاشر Alfonso X El sabio (١٢٥٢-١٢٨٤م) وأنه هو أول من حدد المناطق الحدودية التي يجب أن يتصرف فيها هؤلاء القضاة.[٢]

ترجح بعض الدراسات الأخرى أن ظهور هذه المؤسسة ظهر في عهد خلفاء ألفونسو العاشر تحديدًا على عهد ألفونسو الحادي عشر Alfonso XI (١٣١٢-١٣٥٠م) بين عامي ١٣٢٢م و ١٣٢٩م، وتم تأكيد الاختصاص القضائي لـ alcaldes de sacas في مجلس بلدية بلد الوليد Valladolid عام

---

(١) DIEGO MELO CARRASCO; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV*, p. 254-255.

(٢) JOSE RODRIGUEZ MOLINA; *Relaciones Pacificas en la Frontera con El Reino de Granada*, p. 265; ISABEL MONTES ROMERO –CAMACHO; *Las Instituciones de la "SACA" en la Sevilla del Siglo XV* , p. 434.

١٣٥١م، عندما أشار الملك بيدرو الأول (١٣٥٠-١٣٦٩م)، بعد تقسيم حدود المملكة إلى مقاطعات لضمان مراقبة أفضل، إلى المسؤولين بتعيين هؤلاء القضاة لإقامة العدل سواء على حدود مملكتي نافار وأراغون، وعلى حدود غرناطة والبرتغال، وفوضهم الملك أن يضعوا نيابة عنهم، حراسًا في مختلف الأماكن؛ واجب هؤلاء الحراس هو تسليم الأشخاص المحتجزين إلى قاضي أقرب مكان، في خلال أربع وعشرون ساعة، لبدء إجراءات التقاضي، والتي يتم فيها إدانة هؤلاء الأفراد أو براءتهم.(١)

تكشف الإجراءات المتبعة من الجانب القشتالي عن استمرار عمليات التهريب إلى مملكة غرناطة على الرغم من تشديد الحراسة على الحدود، حتى ضج سكان الحدود القشتاليين من عمليات التهريب المستمرة إلى مملكة غرناطة، مما دعى الحكام إلى فرض عقوبات شديدة على المتسببين في ذلك، وكذلك منح مكافآت لمن يدلي بمعلومات تكشف عن عمليات التهريب، خاصة القمح الذي ارتفع سعره بشكل مبالغ فيه بسبب هذه التجاوزات، حيث شهدت الحدود بين غرناطة وإشبيلية وقادس وقرطبة أكبر عمليات تهريب للقمح إلى مملكة غرناطة، ويبدو أن جني الأرباح من عمليات تهريب القمح صم آذان المهربين لدرجة أن بعض سكان تلك المناطق هجروها لنقص القمح وارتفاع سعره بشكل كبير؛ كما أجرى بعض الحكام تعديلات الغرض منها مساعدة القاضي في عمله، فعلى سبيل المثال عين الملك فرناندو الرابع سنة ١٣٠١م حُرَّاسًا في موانئ المدن الحدودية تابعين مباشرة لقاضي التهريب بخلاف شرطة الحدود التي أشرت لها سابقًا، مهمتهم مراقبة

---

(١) MIGUEL PINO ABAD ; *La saca de cosas vedadas en el derecho territorial castellano*, p.208-209.

عمليات التهريب فقط، وتم تعيينهم من أبناء سكان الحدود، ومن عائلات ميسورة الحال حتى لا يقعوا فريسة للرشوة والفساد.(١)

ونظرًا لأهمية الدور الذي يقوم به هذا القاضي المسؤول عن وقف وضبط عمليات التهريب، تم إسناد هذا المنصب لأشخاص على علاقة وثيقة بالتاج القشتالي مثل دييجو لوبيز دي أيالا Diego López de Ayala(٢)، وبيدرو دي بينوس Pedro de Pinos الذي مارس المنصب في عام ١٤٧٦م على حدود مدينة شريش Jerez، ومارس المنصب أيضًا بعض أفراد من عائلة سافيدرا القريبة من التاج القشتالي، حتى وصل المنصب إلى ألفونسو دي أفيلا Alfonso de Avila السكرتير الخاص بالملكة إيزابيلا الأولى Isabel I (١٤٧٤-١٥٠٤).(٣)

وكان على القاضي أداء اليمين القانونية قبل بداية عمله، وتقتضي وظيفته عدم التربح منها، وكذلك يتوجب عليه الإقامة الدائمة في مناطق عمله الحدودية(٤)، وكان له الحق في تلقي المساعدة من حراس القلاع للبحث فيها عن المهربين، ويمكن للقضاة دخول القلعة لتفتيشها، وفي بعض الأحيان حقق القضاة بأثر رجعي في عمليات التهريب التي تمت بناء على أوامر من الملك، مثلما حدث

---

(١) ISABEL MONTES ROMERO –CAMACHO; *Las Instituciones de la "SACA" en la Sevilla del Siglo XV* , p. 419; MIGUEL PINO ABAD ; *La saca de cosas vedadas en el derecho territorial castellano*, p.205-206.

(٢) DIEGO MELO CARRASCO; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV*. P. 254.

(٣) ISABEL MONTES ROMERO –CAMACHO; *op.cit.*, p. 431, p. 434.

(٤) ANDRES CORNEJO; *Diccionario historico, y forense del Derecho Real de España*, p. 32-33.

سنة ١٣٧٥م عندما أمر الملك القشتالي إنريكي الثاني Enrique II (١٣٦٩-١٣٧٩م) قضاة منع التهريب بالبحث والتحقيق مع من قاموا بعمليات التهريب في السنوات السابقة؛ فانتشر التحذير في بلدة لورقة Lorca عن أنباء هذا التحقيق، مما دفع مجلس بلدية لورقة إلى إرسال رسالة إلى مجلس مدينة مرسية يطلب المساعدة في منع إجراء هذا التحقيق، لأنه أدى إلى انتقال الكثيرين من لورقة إلى مناطق أخرى خوفًا من هذا التحقيق(١)؛ وإن دل هذا على شئ فإنه يدل على كثرة عمليات التهريب التي تمت في هذه البلدة الحدودية على وجه التحديد لدرجة هروبهم من أماكنهم خوفًا من التحقيق الذي قد يؤدي إلى إدانتهم، وتوقيع العقوبات عليهم.

تفاوتت عقوبة التهريب حسب السلعة المهربة، فجاء تهريب الخيول والحيوانات على قمة جدول العقوبات، حيث تصل العقوبة في هذه الجريمة إلى الإعدام والمصادرة، ففي ١٠ ديسمبر ١٤٧٨م، سمحت الملكة إليزابيث لأي شخص اكتشف المهربين بالقبض عليهم والاحتفاظ بثلث البضائع والحيوانات التي جلبوها معهم، ملزمة بإعلانها أمام السلطات القضائية في المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة، وسيتم حجز ثلث آخر من البضائع للسلطات التي تتعامل مع القضية، ويأتي تغليظ العقوبة في هذه الحالة في إطار منع تسليح مملكة غرناطة، وأما عقوبة بقية السلع الأخرى مثل المعادن والعملات والصوف والخبز والخضروات، فلم تتعد المصادرة والغرامات المالية، أما في حالة عدم الامتثال

---

(١) ISABEL GARCIA DIAZ; *La frontera murciano-granadina a fines del siglo XIV*, p. 30-31.

للأمر فإن المهرب يتعرض للعقوبات الجنائية(١)، وعلى الرغم من الأحكام والتدابير المتخذة، فإن عمليات التهريب في النهاية لن تكون سوى مجرد مشكلة حدودية، ولكن من الصعب السيطرة عليها يرغم جهود الملوك وبنود الهدنات، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم المرور إلى الموانئ أو طريقة التبادل الحدودي، وهي كلها محاولات للقضاء على عمليات التهريب.(٢)

رابعًا: الفَكَّاك Alfaqueque

أفرز الصراع العسكري بين الجانبين الإسلامي والمسيحي في الأندلس وظيفة الفَكَّاك الذي يتوسط بين الجانبين لفك الأسرى، وتطورت هذه الوظيفة وعملت بشكل مؤسسي على الحدود التي تمثل مناطق التماس التي تشهد عمليات الكر والفر، وعندما تضع الحرب أوزارها يبدأ الفَكَّاك عمله على الجانبين.(٣)

ظهر مصطلح الفكاك في العديد من النصوص القشتالية، وهي مشتقة من الكلمة العربية الفكاك، أي فادي الأسير، وهو من يتولى خطة فك أسرى الحرب سواء البري أو البحري؛ وأطلق مصطلح الفكاك منذ نهاية القرن الثاني عشر الميلادي وبداية القرن الثالث عشر الميلادي على كل من مارس هذه الخطة سواء

---

(١) JOSE LUIS BERMEJO CABRERO; "Dos Ordenamientos de Enrique II sobre sacas", *Cuadernos de historia del derecho*, Nº 5, 1998, p.274;
DIEGO MELO CARRASCO; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV*,p.255.

(٢) JOSE LUIS BERMEJO CABRERO; *op. cit.*, p.274; DIEGO MELO CARRASCO; *op. cit.*, p.256.

(٣) MANUEL GONZALEZ JIMENEZ; *La frontera castellano-granadina en la Baja Edad*, p.194.

كان مسلمًا أو مسيحيًا[١]؛ وظهر مصطلح الفكاك لأول مرة في التشريع المحلي لمدينة شلمنقة Salamanca، ومن أهم الشروط التي يجب توافرها في الفكاك طبقًا لمجموعة قوانين ألفونسو العاشر Las Siete Partidas [٢]، الإخلاص، الشجاعة، الأمانة، وأن يكون الفكاك محبًا لعمل الخير، وأن يكون على معرفة جيدة بلغات متعددة، والمثابرة والمهارة في عملية التفاوض، وأن يكون مطلعا على عادات وتقاليد أطراف الصراع، وكان من الضروري أن يتمتع بوضع اقتصادي جيد ليكون بمنأى عن أي شبهة فساد[٣].

---

(١) الحسين اليعقوبي: في الفكاكة والفكاكين، مجلة دراسات أندلسية، تونس، العدد ٧، ١٩٩٢م، ص٦١-٦٢؛

ICIAR ALONSO, GERTRUDIAS PAYAS: *Sobre Alfaqueques Y Nahuatlatos: nuevas aportaciones a la historia de la interpretacion*, Universidad de Alcala 2008. P, 5.

(٢) las Siete Partidas: مجموعة قوانين ألفونسو العاشر "العالم" Alfonso X El sabio (١٢٥٢-١٢٨٤م) ملك قشتالة وليون، والذي أمر بصياغة هذه القوانين والتى أضيفت لها بعض التعديلات بعد ذلك، وتتكون هذه القوانين من سبعة أبواب على النحو التالى: الباب الأول يتحدث عن جوهر القانون؛ بينما يدور الباب الثانى حول الحكومة والعلاقات القانونية بين السادة والتابعين؛ ويتناول الباب الثالث القانون الإجرائى والقانون المدنى؛ ويشتمل الباب الرابع على قانون الزواج وقانون العائلات والأنساب والأحوال المدنية؛ ويشرح الباب الخامس القانون التجاري؛ ويتناول الباب السادس قانون الوصايا والميراث؛ وأخيرًا الباب السابع الذي يتناول القانون الجنائى، أنظر: أميرة الطواب: أسرى الصراع الإسلامى المسيحى في الأندلس، ص١٢٤.
أنظر أيضًا https://ar.wikipedia.org/wiki

(١) RACHEL ARIÈ ; *El Reino Nasri de Granada*, p. 139-140 ; JOSE ENRIQUE LOPEZ DE COCA CASTANER ; *La liberacion de cautivos en la Frontera de Granada (siglos XIII-XV). En la Espana medieval*, 2013, Vol 36, p. 98; Mª ANGELES JORDANO BARBUDO: "La capilla funeraria del alfaqueque judeoconverso don Diego Fernandez abencacin", *anuario de historia de la Iglesia*, vol 24, 2015, P.333.

تطلق وثائق الفكاكة القشتالية على صاحب هذه الوظيفة اسم الفكاك الأكبر للحدود Alfaqueques Mayores de la Frontera وتؤكد على طاعة المسؤولين في مدن الحدود له والامتثال لأوامره، وتنفيذها في كل ما يتعلق بفك الأسرى والالتزام بالهدنة، إذ أنه المخول من جانب السلطات بتوقيع اتفاقيات الهدنة والإشراف على تنفيذها، وتشير الأحداث إلى قيام دييجو فرناندیز دي قرطبة فكاك فرطبة الأكبر بعقد اتفاق هدنة سنة ٨١٣هـ/١٤١٠م مع سعيد الأمين فكاك غرناطة بعد أن وضعت الحرب أوزارها بين الطرفين في منطقة أنتقيرة.(١)

خلف دييجو بعد وفاته عام ١٤٣٨م في منصب الفكاك الأكبر في قرطبة جيرونيمو لوبيز دي سالدانا Jerónimo López de Saldaña؛ وفي قشتالة اعتلى خوان دي سافيدرا Juan de Saavedra رئيس بلدية قشتالة منصب الفكاك الأكبر على الحدود بين لورقة وجزيرة طريف عام ١٤٣٩م بمباركة من الملك خوان الثاني (١٤٠٦-١٤٥٤م) والذي نال إعجاب البلاط القشتالي (٢)؛ ويدلل ذلك على اختيار أفضل العناصر لهذا المنصب ممن لهم خبرة إدارية، وظل هذا المنصب بعد ذلك حكرًا على عائلة سافيدرا على الحدود بين جزيرة طريف ولورقة، إذ منح الملك إنريكي الرابع المنصب إلى ابن خوان دي سافيدرا القاصر (خوان) وسمح لوالدته خوانا دي أفيلانيدا Juana de Avellaneda، بتعيين أشخاص موثوق بهم، لشغل المنصب حتى يبلغ ابنها سن الرشد، وظل المنصب في عائلة سافيدرا

---

(١) JUAN TORRES FONTES ; *Notas Sobre los fieles del rastro Y Alfaqueques murc ianos*, P.104-105.

(٢) RACHEL ARIÈ ; *El Reino Nasri de Granada*, p. 140.

حتى الإلغاء النهائي للمنصب في عهد الملك فيليب الثالث في بداية القرن السابع عشر، أما عن الجانب الآخر فإن المصادر لم تسعفنا عن حالات مماثلة إلا في حالة الفكاك سعيد الأمين فكاك غرناطة الذي شغل المنصب لسنوات عديدة وذاعت شهرته على الجانب القشتالي كشريك في عمليات الفك والاتفاق على الهدنة.(١)

يتضح من الوثائق التنظيم الهرمي لمؤسسة الفكاكة على الجانبين القشتالي والغرناطي، إذ يرأس الفكاك الأكبر Alfaqueques Mayores de la Frontera عددًا من الفكاكين الصغار alfaqueques menores، يساعدونه في عمليات البحث والتحري وتقديم المعلومات عن الأسرى والمساعدة في عمليات الفداء على طول الحدود، وبسبب التحام الفكاكين الصغار بالمجتمعات الحدودية فقد عملوا كذلك في التجارة بجانب عملهم الأصلي في الفكاكة(٢)، وكونوا ثروات كبيرة يرجع بعضها في بعض الحالات إلى عمليات التجسس لصالح الخصم، مثلما حدث من بيدرو غراس Pedro Gras الفكاك المسيحي لمنطقة لورقة الذي اتهم بالتجسس لصالح غرناطة، وعليه أمر الملك ألفونسو الحادي عشر باعتقاله سنة

---

(١) MANUEL GARCIA FERNANDEZ; *Sobre la alteridad en la frontera de Granada*, p.231; ISABEL MONTES ROMERO – CAMACHO; *Sevilla Y la Frontera de Granada durante el reinado de Enrique IV*, p. 140, DIEGO MELO CARRASCO; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV*,p.270.

(٢) JAMES W. BRODMAN; "Ransoming captives in crusader spain": *the order of merced on the Christian-Islamic frontier*, university of Pennsylvania 1986, p.8 ; DIEGO MELO CARRASCO ; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV*, p.269-270

.

١٣٣٠م والحجر عليه في التعاملات المالية مع سكان لورقة.(١)

ارتبطت عملية فك الأسرى أو فدائهم على أسس تنظيمية معينة، من ناحية تسليم وتسلم الأموال، لذلك تطلب عمل الفُكَّاك ظروفًا خاصة، لأنهم في بعض الأوقات وعلى الرغم من وسائل التأمين التي حملوها إلا أن هناك العديد من المشكلات التي واجهتهم أثناء أداء مهامهم، حيث تعرضوا لمخاطر السرقة والاعتقال والسجن وأحيانًا القتل، دون احترام للضمانات المقدمة، فتعرضوا أحيانًا لسرقة متعلقاتهم، وأحيان أخرى السجن(٢)؛ وبسبب هذه المخاطر المحتمل حدوثها، كان يحق للفكاك الحصول على نسبة من قيمة الفدية، وأحيانًا لم يكن هناك أجر ثابت لهؤلاء الفكاكين، ففي حال كانت الصفقة عبارة عن مبادلة أسير بآخر، اقتصرت الأرباح على تلقي الأموال اللازمة لنفقة هذا الأسير طوال مدة الرحلة؛ وقد حصل هؤلاء الفكاكون على أرباح طائلة تصل إلى ١٠: ١٢٪ من قيمة الفدية، وفي نهاية القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي وفي المنطقة المتمركزة في جبل طارق وأنتيقرة حصلوا على ٧,٥ دوبلة لكل أسير تم افتكاكه مسلم أو مسيحي.(٣)

---

(١) ALEJANDRA RECUERO LISTA; "El reinado de Alfonso XI de Castilla (1312-1350)", *tesis doctoorales en la Universidad Autónoma de Madrid*, Facultad de filosofia y letras (España) 2016, P. 1087, P. 1100.

(٢) JUAN TORRES FONTES ; *Notas Sobre los fieles del rastro Y Alfaqueques murcianos*, P.104; DIEGO MELO CARRASCO; *Un modelo para la resolución de conflictos internacionales entre islam y cristiandad*, P. 358.

(٣) JOSE ENRIQUE LOPEZ DE COCA CASTANER: *La liberacion de cautivos en la Frontera de Granada (siglos XIII-XV*), p. 98; DIEGO MELO CARRASCO; *op. cit.*, P. 357; *Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV*, p. 267-268.

ظهر الفكاك في بعض الأحيان أيضًا كقاضٍ للحدود، أو ما يسمى بـ" القاضي بين الملوك" في اتفاقية السلام بين قشتالة وغرناطة عام ٧١٠هـ/١٣١٠م، وكان مسؤولًا عن الفصل في المنازعات الحدودية التي تنشأ في وقت الهدنة بين مسلمي غرناطة والمسيحيين في المناطق المجاورة، كالسرقة وغيرها، فكان عليهم القبض على من يرتكب هذه التجاوزات من كلا الطرفين، وفي القرن الخامس عشر وفي عهد الملك القشتالي إنريكي الرابع Enrique IV (١٤٥٤- ١٤٧٤م) تم تدعيم هذه الوظيفة، ولعب القائد Alfonso Fernandez de Cordoba دورًا هامًا في ضبط الأمن على الحدود(١).

تكررت عمليات افتداء الأسرى على حدود مدينة مرسية، على الحدود بين مدينة لورقة Lorca المسيحية، وبيرة(٢) Vera الغرناطية في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، وعبر الفكاكون الحدود بحرية والتقوا مع

---

(١) RACHEL ARIÈ; *El Reino Nasri de Granada*, p 142; FRANCISCO VIDAL CASTRO: "Le Rachat de captives musulmans en AL-Andalus (VIIIE-XVE siècle)", "Théorie et pratique du droit et des institutions islamiques", *Publications de la Sorbonne| Hypothèses*, 2006 1, P.318-319; JOSE RODRIGUEZ MOLINA: *Convivencia de cristianos Y Musulmanes en la Frotera de Granada*, p. 196.

(٢) بيرة Vera: بلدة حصينة مرتفعة، تطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط عند الحدود الشمالية الشرقية لمملكة غرناطة، ومن المراسلات المتبادلة بين بعض ملوك غرناطة وملوك الدول المجاورة، نفهم أن مدينة بيرة كانت تعتبر أقصى حدود المسلمين في تلك المنطقة، أنظر: ابن الخطيب: خطرة الطيف في رحلة الشتاء والصيف، ضمن مشاهدات لسان الدين ابن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس، ص٤٠.

سلطات لورقة وبيرة بعد حصولهم على رخصة عبور على الجانبين[١]، وفي العديد من المناسبات، كان منصب الفكاك يمارسه أشخاص على علاقات جيدة بكلتا المملكتين، كما كان حال العديد من اليهود، الذين كانوا على دراية باللغة العربية، ولديهم القدرة على الاطلاع على كل الأخبار التي يمكن أن تكون مفيدة لزعماء الحدود، عملوا أيضًا بالتجارة والترجمة، وحازوا قبولًا على الجانبين، على أية حال كان وجود مثل هؤلاء الفكاكين على جانبي الحدود بين قشتالة وغرناطة أمرًا هامًا لحفظ الأمن والاستقرار.[٢]

* * *

(١) JUAN FRANCISCO JIMENEZ ALCAZAR ; *Relaciones interterritoriales en el sureste del la peninsula Iberica durante la baja edad media*, p. 584.

(٢) DIEGO MELO CARRASCO; Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV, p. 261, p. 268

الخاتمة:

عرفت إسبانيا في العصور الوسطى المتأخرة نظام التخصص في المجالات القضائية والعقابية؛ فالقضايا الجنائية يحكم فيها قاضي الحدود، والقضايا الاقتصادية يفصل فيها القاضي المسؤول عن عمليات التهريب، أما قضايا الأسرى فمنوط بها متخصصون في عمليات الفك، وإن كان ثمة نجاح لهذه المؤسسات فهو لارتباطها المباشر بالحكام على الجانبين بعيدًا عن البيروقراطية المحلية وتعقيداتها، وارتباطها الوثيق بالناحية الاقتصادية، كانت مملكة قشتالة، وخاصة في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي أكثر نشاطًا وتنظيمًا من مملكة غرناطة في التنظيم الداخلي وتنظيم الحدود، يتضح ذلك من كثرة المؤسسات والمناصب الإدارية الحدودية التي أنشأتها قشتالة للحفاظ على حدودها، ومنع عمليات التهريب.

لم تعبر الحوادث الحدودية بين غرناطة وقشتالة عن العلاقات الرسمية بين المملكتين، لأنها كانت حوادث فردية هدفها السرقة والخطف والأسر، وحاولت تلك المؤسسات حل مثل هذه المشكلات الحدودية، إلا أنها لم تمنع اندلاع الحروب الكبرى بين البلدين، ولكن اقتصر دورها على معالجة الحوادث الفردية التي تقع على الحدود خلال فترات السلم.

* * *

ملحق (١)

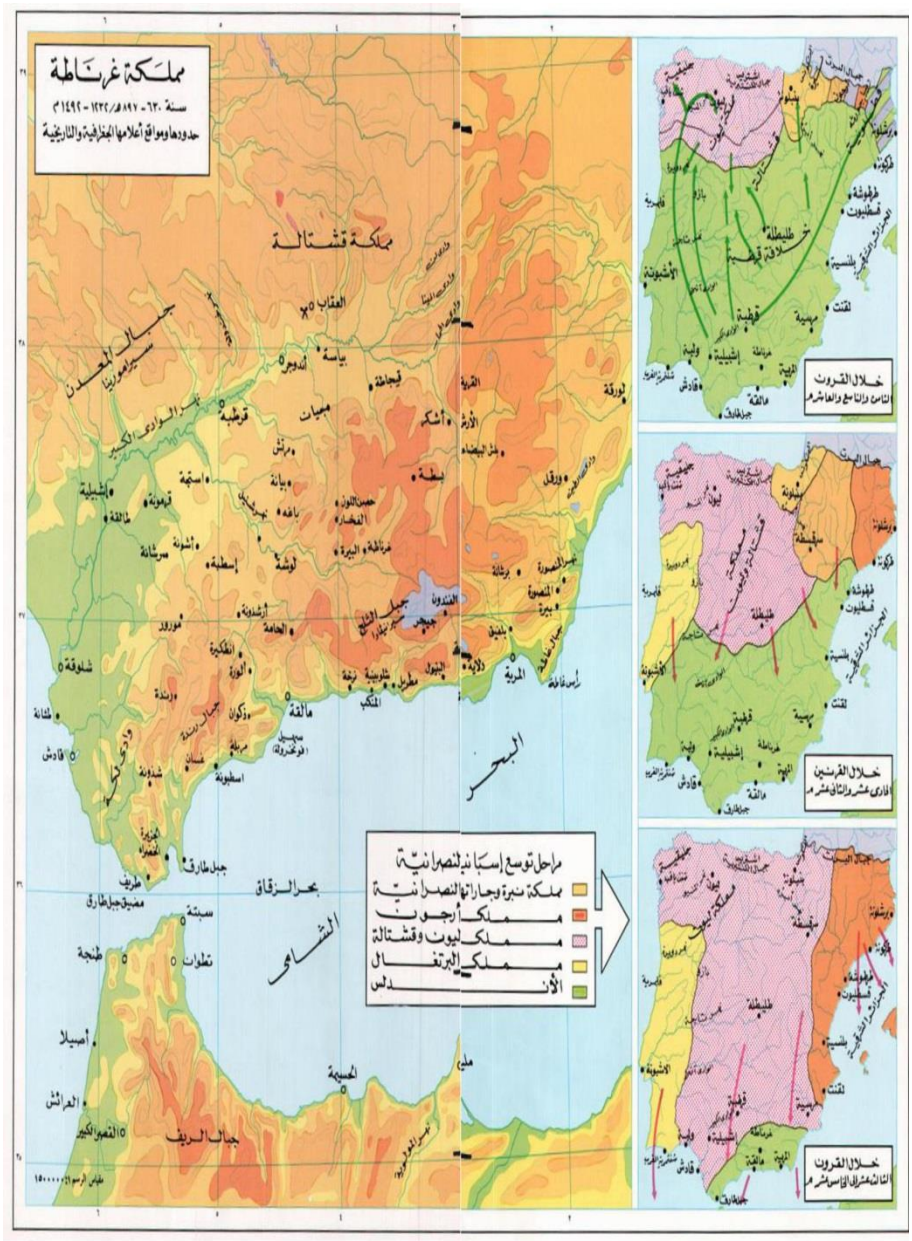

حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، ص١٧٦-١٧٧.

ملحق (٢)

إخطار بتعيين ألفونسو يانيز فاخاردو عمدة بين المسلمين والمسيحيين

من إنريكي الثاني لجميع مجالس مملكة مرسية

قرطبة ٢٦ أغسطس ١٣٧٨م.

من إنريكي،..... إلى جميع المجالس، ورؤساء البلديات، والمحلفين، والقضاة، والرؤساء، والقادة، والقلاع والمنازل الحصينة، وجميع المسؤولين الآخرين في جميع مدن وبلدات وأماكن مدينة مرسية، أن هذه هي رسالتنا..... أعلم أنه بسبب تقديم العديد من الشكاوى إلينا عن العديد من المشكلات والأضرار التي تلقاها مسيحيو منطقة مرسية المذكورة من مسلمي غرناطة المتواجدين في تلك المنطقة،..... مما يترتب عليه إضرار بنا وبأرضنا،..... لذا نعتبر أنه من الجيد أن يكون ألفونسو يانيز فاخاردو، تابعنا في تلك المملكة المذكورة، عمدة بين المسيحيين والمسلمين حتى يسمع ويقضي في كل شكاوى المسلمين والمسيحيين في مملكة مرسية المذكورة، للفصل في الخلافات والنزاعات التي تنشب بين مسيحيي مملكة مرسية ومسلمي مملكة غرناطة ..... بالإضافة إلى ذلك، نأمر بأنه إذا قام بعض المغاورين أو المخترقين الذين يسرقون أو يتسببون في أي ضرر في مملكة غرناطة في انتهاك السلام القائم بيننا وبين ملك غرناطة، فإنهم يلجؤون إلى تلك المدن والبلدات والأماكن والقلاع الحدودية، لتحقيق العدل والحق وفقًا لشروط السلام التي بيننا وبين ملك غرناطة، بالإضافة إلى ذلك، إذا كان يريد أن يفعل أشياء مع المسلمين المذكورين للتراجع عن المظالم التي ارتكبها بعضهم، وإذا كان يريد القيام بأشياء على أرضه أو إذا كان بحاجة إلى المساعدة،..... ومن خلال رسالتنا هذه، نمنحك رعايتنا الكاملة حتى تتمكن من استخدام منصبك في تلك المملكة المذكورة بشكل جيد وكامل بين المسيحيين والمسلمين على تلك الحدود، في الوفاء بالوعود وفي تنفيذ الأحكام والقيام بمسؤوليات المنصب لخدمة وحماية بلدنا، وفقًا لما هو أفضل وأشمل ما يتم فعله ويستخدمه قضاة الحدود الآخرون الذين هم من المسيحيين والمسلمين على تلك الحدود، ولهذا نأمر بإعطاء ألفونسو يانيز رسالتنا المختومة هذه. كتبت في مدينة قرطبة، في ٢٦ أغسطس ١٣٧٨م. نحن الملك.

JUAN TORRES FONTES ; *El Alcalde entre moros y cristianos del reino de Murcia*, p. 21-23.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر العربية

الإدريسي (محمد بن عبد الله بن إدريس الشريف ت ٥٦٠هـ/ ١١٦٥م):

- نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، المجلد الثاني، مكتبة الثقافة الدينية ١٩٩٤م-١٤١٤ه.

الحميري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري ت أواخر القرن ٩هـ/١٥م):

- الروض المعطار في خبر الأقطار تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٥م.

ابن الخطيب (أبو عبد الله محمد بن عبد الله التلمساني ت ٧٧٦هـ/١٣٧٤م):

- أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يجر ذلك من شجون الكلام، القسم الثاني في أخبار الجزيرة الأندلسية – تحقيق ليفي بروفنسال، المطبعة الجديدة، رباط الفتح ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.
- الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- معيار الاختبار في ذكر المعاهد والديار، ضمن مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس، تحقيق أحمد مختار العبادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٣م.
- كناسة الدكان بعد انتقال السكان، حول العلاقات السياسية بين مملكتي غرناطة والمغرب في القرن الثامن الهجري، تحقيق محمد كمال شبانة، مراجعة حسن محمود، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
- اللمحة البدرية في الدولة النصرية، تصحيح ونشر محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤٧هـ.

ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ت٨٠٨هـ / ١٤٠٦ م)

- العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ضبط خليل شحادة، ومراجعه سهير زكار، نشر دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢هـ/٢٠٠٠م.

السلاوي الناصري (الشيخ أبو العباس احمد بن خالد الناصري ١٣١٥هـ/١٨٩٧م)

- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى – تحقيق ولدى المؤلف جعفر ومحمد الناصري، نشر دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٥م.

ابن عاصم (أبي يحيى محمد بن عاصم الغرناطي ت٨٢٩ه)

- جنة الرضا في التسليم لما قدر الله وقضى، مج٢، تحقيق صلاح جرار، درا البشير عمان ١٩٨٩م.

ابن عذاري المراكشي (أبو العباس أحمد بن محمد ت ٧١٢هـ/١٣١٢م)

- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الثاني، تحقيق ج.س كولان، ليفي بروفنسال، دار الثقافة بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

ابن مرزوق (محمد بن مرزوق التلمساني):

- المسند الصحيح الحسن في محاسن ومآثر مولانا أبو الحسن، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمد بو عياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

المقري (أحمد بن محمد المقري التلمسانى ت ١٠٤١هـ / ١٦٣٣م):

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بين الخطيب، المجلد الرابع، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٩٦٨م،

مؤلف مجهول:

- ذكر بلاد الأندلس، تحقيق وترجمة لويس مولينا، الجزء الأول، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، ١٩٨٣م.

ثانيًا: المراجع العربية

أحمد مختار العبادي:

- دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.
- صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

أميرة الطواب أحمد سفين:

- أسرى الصراع الإسلامي المسيحي في الأندلس من عصر المرابطين حتى سقوط غرناطة (٤٨٣-٨٩٧هـ/١٠٩٠-١٤٩٢م)، نور حوران للدراسات والنشر والتراث، سوريا، ٢٠٢٢م.

أوليفيا ريمي كونستبل:

- التجارة والتجار في الأندلس، تعريب د. فيصل عبد الله، نشر مكتبة العبيكان ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

حسين مؤنس:

- أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

دانيال أوسطاش:
- تاريخ النقود الإسلامية وموازينها في المشرق وبلاد المغرب، من البدايات الأولى إلى الآن، ترجمة محمد معتصم، نشر عمر أفا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم ١٤، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

عبد الرحمن علي الحجي:
- التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة ٩٢-٨٩٧هـ/٧١١-١٤٩٢م، دار القلم دمشق، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/١٩٨٤م.

كمال أبو مصطفى:
- دراسات أندلسية في التاريخ والحضارة، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٧م.

محمد بشير حسن العامري:
- تاريخ بلد الأندلس في العصر الإسلامي، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤م.

محمد عبد الله عنان:
- دولة الإسلام في الأندلس، نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصررين، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١م.

محمد كمال شبانة:
- يوسف الأول ابن الأحمر سلطان غرناطة (٧٣٣-٧٥٥هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

يوسف شكري فرحات:
- غرناطة في ظل بنو الأحمر، دراسة حضارية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

ثالثًا: الرسائل العلمية

صالح بن قربة:
- المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، رسالة دكتوراة بجامعة الجزائر، ١٩٨٢-١٩٨٣م.

رابعًا: المجلات والدوريات

الحسين اليعقوبي:
- في الفكاكة والفكاكين، مجلة دراسات أندلسية، تونس، العدد ٧، ١٩٩٢م.

خامسًا: المصادر الأجنبية

ANDRÉS CORNEJO;

- Diccionario historico, y forense del Derecho Real de España, por Joachin Ibarra, Madrid, 1779.

M. A. ALARCON Y. R. GARCIA DE LINARES:

- Los Documentos Árabes Diplomáticos Del Archivo de la Corona de Aragón-Madrid y Granada, 1940.

سادسًا: المراجع الأجنبية

AHMAD MUJTAR AL-ABBADI;

- El-Reino de Granada en la Ėpóca de Muhamad V- Madrid, 1973.

ALEJANDRA RECUERO LISTA;

- "El reinado de Alfonso XI de Castilla (1312-1350)", tesis doctoorales en la Universidad Autónoma de Madrid, Facultad de filosofia y letras (España) 2016.

CARMEN PEREA CARPIO;

- La frontera concejo de Jaén-Reino de Granada en 1476, Cuadernos de Estudio Medievales, Granada X-XI , 1983.

DIEGO MELO CARRASCO;

- Un modelo para la resolución de conflictos internacionales entre islam y cristiandad. elaboración y estudio de un corpus documental de los tratados de paz y tregua entre Al-andalus y los reinos cristianos (Reino Nazarí de Granada con Castilla y Aragón, siglos XIII-XV) Salamanca, 2012.
- Las treguas entre Granada y Castilla durante los siglos XIII a XV, Revista de Estudios Histórico-Jurídicos, Sección Historia del Derecho Español, XXXIV Valparaíso, Chile, 2012.
- El sultanato Nazarí de Granada y la frontera (S. XIII-XV), Revista Encrucijada Americana, Año 11 N°2, 2019.

FRANCISCO VIDAL CASTRO ;

- Le Rachat de captives musulmans en AL-Andalus (VIIIE-XVE siècle), Théorie et pratique du droit et des institutions islamiques, Publications de la Sorbonne, Hypothèses, 2006.

ICIAR ALONSO, GERTRUDIAS PAYAS:

- Sobre Alfaqueques Y Nahuatlatos: nuevas aportaciones a la historia de la interpretacion, Universidad de Alcala 2008.

ISABEL GARCÍA DÍAZ;

- La frontera murciano-granadina a fines del siglo XIV, Murgetana, 79, 1989.

ISABEL MONTES ROMERO –CAMACHO;

- Sevilla Y la Frontera de Granada durante el reinado de Enrique IV (1454 – 1474), Relaciones exteriores del Reino de Granada: IV del Coloquio de Historia Medieval Andaluza / coord. por Cristina Segura Graíño, 1988.
- Las Instituciones de la "SACA" en la Sevilla del Siglo XV. Aproximacion AL Estudio de la Organizacion Institucional del Comercio Exterior de la Corona de Castilla AL final de la Edad Media, Nº 31, 2004.

JAMES W. BRODMAN:

- Ransoming captives in crusader spain: the order of merced on the Christian-Islamic frontier, university of Pennsylvania 1986.

JARBEL RODRIGUEZ:

- Captives and their saviors in the medieval crown of Aragon, the catholic university of America, washington, 2007.

JOSÉ ENRIQUE LOPEZ DE COCA CASTANER:

- La liberacion de cautivos en la Frontera de Granada (siglos XIII-XV). En la Espana medieval, 2013, Vol 36.
- La Frontera de Granada Acerca del territorio y la linea divisoria (Siglos XIV y XV), Historia. Instituciones. Documentos, Nº 45, 2018.

JOSÉ LUIS BERMEJO CABRERO;

- Dos Ordenamientos de Enrique II sobre sacas, Cuadernos de historia del derecho, Nº 5, 1998.

JOSÉ RODRIGUEZ MOLINA ;

- Convivencia de cristianos Y Musulmanes en la Frontera de Granada, Universidad de Granada, Historia de la paz, 2000.
- Relaciones Pacificas en la Frontera con El Reino de Granada, Universidad de Granada, Miscelánea de Estudios Árabes y Hebraicos, n.º 46, 1997.

JUAN FRANCISCO JIMENEZ ALCAZAR ;

- Relaciones interterritoriales en el sureste del la peninsula Iberica durante la baja edad media:Cartas, mensaderos Y Ciudades en la Frontera de Granada, AEM 40/2 Julio-diciembre de 2010.

JUAN TORRES FONTES ;

- El Alcalde entre moros y cristianos del reino de Murcia, Consejo

Superior de Investigaciones Científicas,Instituto, Jerónimo Zurita , de Hispania, número LXXVIII, 1960.

- Notas Sobre los fieles del rastro Y Alfaqueques murcianos, Miscelánea de estudios árabes y hebraicos. Sección Arabe-Islam, Vol. 10, 1961.
- Los Fajardo en los siglos XIV y XV, Miscelánea Medieval Murciana, Núm. 4 ,1978.
- Las Treguas Con Granada de 1469 y 1472, Cuadernos de estudios medievales y ciencias y técnicas historiográficas, Nº. 4-5, 1979.

LUIS SECO DE LUCENA PAREDES;

- El juez de frontera y los fieles del rastro, en esta Miscelánea, vol. VII ,1958.
- Muhammad IX Sultan de Granada - Granada, 1978.

Mª ANGELES JORDANO BARBUDO:

- La capilla funeraria del alfaqueque judeoconverso don Diego Fernandez abencacin, anuario de historia de la Iglesia, vol 24, 2015.

MANUEL GARCIA FERNANDEZ;

- La Frontera de Granada A Mediados del Siglo XIV, Revista de Estudios Andaluces, n. 9 ,1987.
- Sobre la alteridad en la frontera de Granada. (Una aproximacion al analisis de la guerra y la paz, siglos XIII-XV, Revista da Faculdade de Letras HIST0RIA Porto, III Serie, vol. 6, 2005.

MANUEL GONZALEZ JIMENEZ;

- La frontera castellano-granadina en la Baja Edad Media y sus estudios: estado de la cuestion ,sevilla, 2009-2010.
- La frontera de Granada, Tres siglos de paz y de guerra, Murgetana, Nº. 130, 2014.

MARIA JESUS VIGUERA MOLINS;

- Guerra y la Paz en la Frontera Nazari desde las Fuentes Árabes, Actas del Congreso la Frontera Oriental Nazarí como Sujeto Histórico (S.XIII-XVI): Lorca-Vera, 22 a 24 de noviembre de 1994, coord. por Pedro Segura Artero, 1997.

MIGUEL ANGEL LADERO QUESADA;

- La Hacienda Real de Castilla en el siglo XV, Universidad de la Laguna,1973.
- Las ciudades de Andalucía occidental en la Baja Edad Media: sociedad, morfología y funciones urbanas, La Ciudad Hispánica siglos XIII al XVI,

Universidad Complutense, Madrid 1987.

MIGUEL PINO ABAD ;

- La saca de cosas vedadas en el derecho territorial castellano, Anuario de historia del derecho español, Nº 70, 2000.

RACHEL ARIÉ;

- Rachel Arié: L`Espagne Muslmane au temps de Nasride (1232-1492) Paris,1973.
- El Reino Nasri de Granada (1232-1492) Madrid, 1992.

SERAFÍN BECERRA MARTÍN, DAVID CUEVAS GÓNGORA;

- Frontera y propiedad a finales del siglo XV. Alonso Yáñez Fajardo, señor de las Cuevas del Becerro: Actas del II congreso internacional de historia de la Serranía de Ronda: Entre al-Ándalus y los inicios de la Edad Moderna. Siglos VIII-XVI ,n.º 2, 2019.